

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

الرقم

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تحت عنوان

دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة مؤسسة تواب لصناعة الجبس - بوسعادة-

تحت اشراف الدكتور:

_ عفيصة عبد الرحان

من إعداد الطلبة

_ خيذري لخضر

_ بن عزيز نجوى شريفة

السنة الجامعية 2021_2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى قدوتي و سندي في هذه الحياة اليك يا من زرعت فيا

طموحا صار يدفعوني نحو الأمام الى مستقبل ناجح

اليك ابي

الى التي بدعوتها وصلت الى رمز الحب وبلسم الشفاء الى

القلب الناصع بالبياض

اليكي امي

الى من ارى التفاؤل بعينه و السعادة في ضحكته

اخي

الى امي الثانية التي فتحت لي بيتها بوجهها الضاحك طوال مسيرتي الدراسية

خالتي

اهدي تخرجي وفرحتي هذه لاهلي

ولي كل روح شركتني بدعائها..

شريعة

الهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى من حملتني وهنا ووضعتني وهنا ، إلى من غمرتني بحنانها ، إلى التي كانت تنتظر بفارغ الصبر هذه اللحظة ، أكتب هذا الإهداء:

إلى " الأم " الطاهرة حفظها الله و أطال عمرها.

إلى من كان يحترق كالشمعة ليضيء لنا الطريق .

إلى من ربانا و منحنا الثقة " الأب " حفظه الله و أطال في عمره

إلى زملاء الدفعة

2021 - 2022 ثانية ماستر تدقيق و مراقبة التسيير بجامعة المسيلة

إلى أهل بوسعادة و إلى من تحبهم قلوبنا و لم يذكرهم اللسان إلى كل من تعلمنا على يدهم و إلى أساتذة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير عامة و قسم العلوم المالية و المحاسبية خاصة .

الطالب : خيزري لخضر

شكر وعرfan

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا الذي وفقنا على إكمال
هذا الموضوع في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم
الامتنان إلى مشرفنا الدكتور عبد الرحمان عفيصة على إرشاده
ونصائحه

وتوجهاته العلمية والتي من خلالها تم بعون الله انجاز هذا العمل،
كما نشكر مؤسسة البحث على كل المعلومات المقدمة من طرفهم
في سبيل اكمال البحث

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

مقدمة

إن التطور الكبير الذي عرفته الحياة الاقتصادية وتزايد التحديات العالمية التي تواجه مؤسسات الأعمال اليوم، والمتمثلة في المنافسة ونظم تكنولوجيا المعلومات، وظهور الإدارة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة، مما أدى إلى تزايد أهمية الإدارة والمدراء في قيادة هذه المؤسسات نحو تحقيق أهدافها المرغوبة بكفاءة وفعالية.

تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة مستمرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط المهني من حيث اعتبارها نظاماً لضبط الأداء وضماناً لتحقيق الأهداف المسطرة، فزاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية حتى يتمتع نظام المعلومات بخاصيتي السلامة والمصادقية من خلال فرض الأدوات الرقابية، وهذا ما تطلبه المؤسسات من أجل تأهيلها للتجاوب مع مختلف التغيرات التي تميز البيئة الحالية.

تكتسي المعلومات المحاسبية والمالية أهمية بالغة داخل المؤسسة من خلال التأثير على مختلف القرارات المتخذة في المؤسسة، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن جودة المعلومات المحاسبية والتي بدونها تكون المعلومات المحاسبية بدون فائدة ومضلة إذا ما تم استخدامها واستغلالها في أي غرض كان، فكلما كان هذا الأخير فعال كلما كانت المعلومة المحاسبية ذات جودة وفعالية تلبي حاجات الأطراف المستفيدة منها مع القدر المطلوب من الثقة في محتوياتها ويمكن من الحصول على اتخاذ قرارات مناسبة من حيث التكلفة والوقت المناسب. نظراً لما تكتسيه المعلومات المحاسبية من أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما يفرض عليها وضع أدوات رقابية على نظام المعلومات، وهذا ما يوفره نظام الرقابة الداخلية فكلما كان هذا الأخير فعال تأدية الأعمال الصحيحة لتحقيق أهداف المؤسسة- كلما كانت المعلومة المحاسبية ذات جودة وفعالية تلبي حاجات الأطراف المستفيدة منها مع القدر المطلوب من الثقة في محتوياتها ويمكن من الحصول على اتخاذ قرارات مناسبة من حيث التكلفة والوقت المناسب.

1. الإشكالية :

من خلال ما سبق، نطرح السؤال الرئيسي الذي مفاده:

ما هو دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

للوصول إلى عمق هذا السؤال سيتم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- اين يكمن دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟
- كيف تاتر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات؟
- هل توجد علاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية؟

2. الفرضيات:

بههدف السيطرة على موضوع البحث والاجابة على الإشكالية المطروحة، نقترح الفرضيات الآتية:

تتوقف كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية على مدى توفر مجموعة من الإجراءات و اللوائح المحددة مسبقا. يمكن ان تأثر الرقابة الداخلية الفعالة في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية. كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال أدى الى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

3. اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- _ توضيح المفاهيم الاساسية لموضوع الرقابة الداخلية و المعلومات المحاسبية
- _ إبراز أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية
- _ إيجاد الدور الهام لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية
- _ إيجاد العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومة المحاسبية

4. أهمية البحث:

يكتسي نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة اقتصادية أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي يلعبه في تحقيق نزاهة ومصداقية المعلومات المحاسبية إلى جانب احترام التشريعات والأنظمة والإجراءات الداخلية بهدف حماية أصول المؤسسة.

5. اسباب اختيار الموضوع:

- الميل الشخصي للموضوع.
- الاهتمام المتزايد بالموضوع ، وهو يتناسب ويخدم مجال التخصص (تدقيق ومراقبة التسيير).
- عدم توفير معلومات غير كافية وغير دقيقة وعدم وصولها للإدارة في الوقت المناسب لا تسمح

6. المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي، فالمنهج الوصفي بالنسبة لجزء النظري اما الجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت المعالجة بالاستخدام الاستبيان يتضمن مجموعة من الاسئلة من اجل تحليل العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات

7. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في :

الحدود المكانية: تم توزيع استمارة الاستبيان على مستوى مؤسسة تواب محل الدراسة.

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من بداية نهاية شهر مارس الى نهاية شهر ماي 2022

8. صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات الدراسة أساسا في:

_ الوضاع التي عاشتها البلاد بسبب جائحة كورونا، والذي انعكس سلبا على جميع مناحي الحياة سواء الاقتصادية منها والاجتماعية.

_ ضيق الوقت المحدد لإنجاز البحث على اكمل وجه ممكن بالاضافة الى عدم امكانية التعمق في الموضوع اكثر واستخلاص الانسب منه

_ صعوبة موافقة المؤسسات على قبولنا من اجل اجراء التريص.

9. هيكل الدراسة:

لتجسيد موضوع الدراسة، تم اعتماد خطة تتضمن فصلين خصص فصل منها للجانب النظري، أما

الفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي، حيث يتضمن الفصل الأول الجانب النظري من خلال ثلاث

مباحث، المبحث الأول يعالج مدخل للرقابة الداخلية، والمبحث الثاني سيتم التطرق إلى ماهية جودة المعلومات

المحاسبية، أما في المبحث الثالث سيتم تناول فيه العلاقة بين الرقابة الداخلية بالمعلومات المحاسبية

ودورها في تحسينها ، أما الفصل الثاني يتضمن الدراسة الميدانية وتم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث تتمثل في

دراسة ميدانية في مؤسسة تواب الصناعة الجبس بمدينة بوسعادة

الفصل الاول:

الاطار النظري لرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية

- المبحث الاول: مدخل لرقابة الداخلية
- مبحث الثاني : مدخل إلى المعلومات المحاسبية وجودتها
- المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالمعلومات المحاسبية ودورها في تحسينها

تمهيد:

لقد أدى ظهور المشروعات الكبيرة إلى زيادة الإهتمام بالرقابة الداخلية نظرا للدور الهام الذي تلعبه في نجاح الشركات، وهذا ما جعلها تحضي بإهتمام الهيئات المحاسبية المتخصصة التي سعت إلى تطوير مفهوم الرقابة الداخلية بصفة مستمرة باعتبارها نظاما يساعد الإدارة على تحقيق أهدافها، وتعد الرقابة الداخلية واحدة من أدوات التصدي للمشكلات المختلفة التي تعاني منها المنظمات المحلية والإقليمية والعالمية كونها تقوم بدور المتابع والمشرف على حسن سير العمل الداخلي في هذه المؤسسات وذلك بهدف التقليل إلى أكبر حد ممكن من الممارسات غير الأخلاقية التي تؤثر سلبا على طبيعة العمل في المؤسسة.

ومن خلال ذلك، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي :

- المبحث الأول: مدخل للرقابة الداخلية
- المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية
- المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالمعلومات المحاسبية ودورها في تحسينها

المبحث الاول: مدخل للرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية نظاما يساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها وهو بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين وكافة الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، كما أنه يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة.

المطلب الاول: نشأة الرقابة الداخلية و مفهومها

اولا: نشأة الرقابة الداخلية

كانت المنشأة صغيرة ومملوكة من قبل شخص واحد هو القائم بإدارتها ورقابتها، حيث كانت لديه المعلومات الشاملة والتفصيلية لكافة النواحي الفنية نظرا لضالة حجمها، ونظرا لإتساع الوحدات الإقتصادية بظهور الأقسام والفروع المتعددة إتسع نطاق عمل القائمين بإدارة هذه الوحدات، الأمر الذي أدى إلى أن أصبحوا عاجزين عن القيام بجميع الوظائف بأنفسهم، فظهرت الحاجة إلى الفنيين لأجل المساعدة في تنفيذ الأعمال بسهولة ونتيجة لذلك فقد قام المالكون بتعيين مديرين مهنيين وتفويض السلطات إليهم ومنحهم بعضا من اختصاصاتهم الأمر الذي أدى إلى توفير الرقابة الكافية على أعمالهم للتأكد من سلامة قيامهم بواجباتهم طبقا للسياسات المرسومة إليهم¹.

هذا ويمكن تلخيص مراحل تطور الرقابة الداخلية كما يلي:²

1. المرحلة الأولى : قبل سنة 1500 ميلادية

كانت الأحداث المالية تسجل في سجلين منفصلين بواسطة أشخاص مستقلين يتولى كل منهم التسجيل النفس العمليات مستقلا عن الآخر، وهذا الغرض وجود سجلين يمكن تطابقهما، وبالتالي يمنع التلاعب والاختلاس، فكان الوظيفة الرقابية الداخلية كانت تتحقق داخليا وليس هناك من يراقب العمل من خارج المشروع، ويتطور

¹ عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011، ص 79.

² عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا والرقابة والمراجعة الداخلية " على المستوى الجزئي والكلّي، قسم المحاسبة والمراجعة: كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، الإسكندرية 1997، ص - ص : 10 - 11.

النشاط التجاري وازدياد حجم الاتصالات الدولية نتيجة فتح أفق جديدة عن طريق النقل البحري واستعمار أماكن جديدة،

تطلب الأمر محاسبة العائدين من قباطنة السفن والعائدين بالثروات من الدنيا القديمة للقارة الأوروبية، فتطلب الأمر استخدام مراجعين لغرض محاسبة قباطنة السفن هذه ومنع اختلاس هذه الثروات، وكان الرقابة وجدت في هذا الوقت للتحقق من أمانة الأشخاص الذين عهد إليهم المسؤوليات المالية، وفي ذلك الوقت للتحقق لما يشار إلى أي نظام يتعلق برقابة داخلية أو نظام محاسبي، فالأسلوب الذي كان متبعاً في المراجعة في ذلك الوقت هو تحقق مفصل لكل عملية أو حدث مالي يتم

2. المرحلة الثانية : من سنة 1500 إلى 1850

اتسع استخدام الرقابة لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بوجود الثورة الصناعية وظلت الرقابة تعني اكتشاف الاختلاسات والتلاعب، وازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال الملكية لرأس المال عن الإدارة، وكانت الرقابة المالية تتركز في فحص مفصل للأحداث المالية. إلا أن هناك تغيرات جوهرية في اتجاهات الرقابة وأدواتها تحققت خلال هذه المرحلة، حيث كان هناك اعتراف عام بضرورة وجود نظام محاسبي منتظم لغرض الدقة في التقرير ومنع التلاعب والاختلاس، والتغير الآخر الهام كان القبول العام للحاجة إلى استعراض مستقل للنواحي المالية سواء للمشروعات الكبيرة أو الصغيرة.

3. المرحلة الثالثة: من 1850 إلى ما بعد ذلك

حيث كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة أدت إلى ظهور المشروع كبير الحجم وبروز الشركات المساهمة ، وانتقلت الإدارة من الأفراد إلى المهنيين وأصبح أصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي انصب اهتمامهم على سلامة المحافظة على رأس المال وتنميته، وظهرت مهنة المراجعة كرقابة خارجية محايدة واعتراف بالرقابة الداخلية كنظام ضروري لأي تنظيم محاسبي¹.

ثانيا : مفهوم الرقابة الداخلية

¹ عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا ، مرجع سبق ذكره ، ص - ص : 10 - 11.

نتيجة الدور الهام الذي تلعبه أنظمة الرقابة الداخلية في نجاح الشركات فقد حظيت باهتمام الهيئات المحاسبية المتخصصة التي سعت إلى تطوير مفهوم الرقابة الداخلية بصورة مستمرة وسنتطرق في هذا الفرع إلى مفهوم الرقابة الداخلية وذلك من خلال ذكر تعاريف لبعض الهيئات العلمية والمختصة واستخلاص تعريف شامل للرقابة الداخلية.

1- تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبين العالميين 1926م: الرقابة الداخلية في الإجراءات والطرق

المستخدمة في الشركة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر نتيجة التطور في الجانبين الاقتصادي والإداري والتنبه لأهمية الحفاظ على الأصول الأخرى بالإضافة النقدية.¹

2- تعريف المعهد الأمريكي (AICPA) سنة 1944م: "تتضمن الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس

والإجراءات المتناسقة، المتبناة من داخل المؤسسة من أجل حماية موجوداتها وضمان الدقة والثقة في البيانات المحاسبية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية ورفع الكفاءة الإنتاجية.² يتضح من خلال هذا التعريف أن مفهوم الرقابة الداخلية توسع ليشمل جميع نشاطات المؤسسة ولم يعد يقتصر على الجانب النقدي والمحاسبي فقط.

3- تعريف منظمة خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين الفرنسيين سنة 1977م: "هي مجموعة

الضمانات والتأكدات التي تساهم في التحكم في المؤسسة وتهدف من جهة إلى ضمان الحماية لكافة الممتلكات والمعلومات وإلى تطبيق معلومات الإدارة وتحسين الأداء من جهة أخرى وتحديد إجراءات وطرق الرقابة لكل نشاط من أنشطة المؤسسة للحفاظ على استمراريتها".³

من هذا التعريف نستخلص أن نظام الرقابة الداخلية هي سلسلة من الإجراءات والأعمال التي تساهم في التحكم في تسيير المؤسسة، كما تهدف إلى حماية الممتلكات والمعلومات وتطبيق تعليمات الإدارة من أجل تحسين الأداء والفعالية.

¹ مصطفى صالح سلامة، الرقابة الداخلية والمالية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص12.

² وليام توماس وأمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ النشرة الرياض 1989، ص215.

³ Guy Bendict et René Kavel, Evaluation du Control Interne dans la Mission d'audit, édition comptable Paris, p31, 1990.

4- تعريف المجلس الوطني للمحاسب (CNC):¹ هو مجموعة من الاحتياطات التي تساهم في التحكم في تسيير المؤسسة وتسمح من جهة بالحماية والحفاظ على الممتلكات وعلى نوعية المعلومات ومن جهة أخرى تساهم في تطبيق التعليمات الإدارية وتشجيع وتحسين المردودية، كما يظهر نظام الرقابة الداخلية في تنظيم كل نشاطات المؤسسة حتى تستمر في مسيرتها".

ومن هذا التعريف نتوصل إلى أن نظام الرقابة الداخلية هو جملة من الإجراءات هدفها التحكم في تسيير المؤسسة وحماية ذمتها المالية.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا الوصول إلى تعريف شامل للرقابة الداخلية: هي الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات يتبناها المشروع للمحافظة على أملاك المؤسسة، والتأكد من مصداقية وجودة المعلومات واحترام كل القوانين، والمخططات وسياسة المديرية العامة، وكذلك التسيير الحسن للمؤسسة.

المطلب الثاني : أهمية الرقابة الداخلية و اهدافها

سوف نتطرق في هذا المطلب الى كل من أهمية و اهداف الرقابة الداخلية

اولا: أهمية الرقابة الداخلية

² تتلخص أهمية الرقابة الداخلية في ما يلي:

- الرقابة تشجع الإدارة على تحقيق الأهداف والسبب في ذلك أن الرقابة يبرز فيها الوقوف على تنفيذ الخطط وتقوم على كشف المشاكل والصعوبات المترتبة عليها، وتقوم الرقابة في الوقت المناسب إلى توجيه الإدارة إلى ضرورة اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تفادي أي خطأ يقع عند تنفيذ الخطط؛

- الرقابة تساهم في تغيير وتعديل الخطط والبرامج وذلك عن طريق النظر إلى ظروف التشغيل الفعلي أو النظر إلى العوامل التي تؤثر بشكل مهم في تطبيق الخطط، وتعديل الخطط تكون عن طريق تحديد الإجراءات اللازمة لوضع الأمور في طريقها الصحيح قبل أن تكبر دائرة الانحرافات بشكل لا يمكن بعده من تحقيق الخطط الموجودة؛

¹ Guide de commissaire au compte CNC

² حمزة يجات، قوية لعربية، دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة-، مذكرة مقدمة النيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، لتسيلة، الجزائر 2016/2017، ص، ص، 13، 14.

- الرقابة فيها ضمان لحسن سير العمل حيث الرقابة تضمن لنا نتائج سليمة في العمل لأنها تضع الأجهزة المسؤولة على مدى ما حققته الوحدات الاقتصادية أو قطاعات النوعية من أهداف اقتصادية وصناعية وذلك كله عن طريق الرقابة الداخلية أو الخارجية معاً؛
- الرقابة تحقق العدالة حيث العدالة المرجوة من الرقابة تكمن في معرفة المقصرين من العاملين وتشجيع للعمال الذين يبذلون الجهد لرفع مستوى الخطط التي وضعتها الإدارة، والرقابة إذا تمت من قبل الأجهزة المسؤولة فإن ذلك يوفر لنا إنتاجية سريعة بكلفة قليلة؛
- الرقابة تثير الطريق أمام الإدارة في معرفة مستوى العمل، لأنها تقوم بتزويد المديرين من الموارد البشرية والموارد المادية الذي يمكن المدير من متابعة العمال سواء كان ذلك أسبوعياً أو شهرياً؛
- التنسيق بين المجموعة الواحدة والذي يقوم على تحقيق أقصى نتائج سليمة وتنفيذ الخطط بشكل سليم¹ وسريع وكشف مواطن الضياع بطريقة سريعة وذلك من خلال التنسيق الذي يتم عن طريق الرقابة؛

ثانياً: اهداف الرقابة الداخلية

²أجمعت التعاريف السابقة للرقابة الداخلية على أن أهدافها تتمثل فيما يلي:

1 . صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة

وتشمل المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الحاسب الآلي ، وهذه المعلومات مفيدة للإدارة وتعتبر أساساً للقرارات المتخذة من قبل الإدارة

2 . الالتزام بالسياسات . الخطط ، الإجراءات ، القوانين والأنظمة.

الإدارة مسؤولة عن وضع الأنظمة التعليمات واللوائح ودائرة التدقيق مسؤولة عن فحص تقييم وقياس مدى الالتزام بالأنظمة الموضوعية والتأكد دائماً من مدى الالتزام بتلك السياسات والخطط والإجراءات والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة والتقرير عن ذلك ما إذا كانت الأنظمة سارية وفعالة وإن الالتزام يتحقق.

3 . حماية الأصول والموجودات والممتلكات.

وذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول وحمايتها من كافة أنواع الخسائر وكجزء من هذه العملية ومن حين إلى آخر يجب على المدققين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات

¹ حمزة يحبات، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص،14،13.

² خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،عمان،الاردن،2006، ص130.

والممتلكات للمساهمة في هذه الخطة ، يقوم المدققين بعدد من عمليات الجرد لهذه الموجودات والممتلكات أثناء السنة والمشاركة في أعمال الجرد السنوي.

4 . استخدام الموارد باقتصاد وفعالية.

حيث تعتبر كل دائرة في المنشأة مسؤولة عن وضع المعايير المناسبة لقياس مدى الاقتصاد والفعالية في استخدام الموارد المتاحة وتحديد كفاية استخدام هذه الموارد والمساعدة في خفض التكاليف إلى حدة الأدنى.

5 . تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة

من وضع البرامج والأنشطة الخاصة بالتنظيم وكذلك مدى انجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية حيث تعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن وضع الأهداف والغايات وتطوير الإجراءات الرقابية المناسبة ، ويجب على المدققين الداخليين قياس مدى تحقيقها وتمشها مع الأهداف¹

المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية ومقوماتها

1 _ أنواع الرقابة الداخلية:

²: يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى ثلاث أنواع أساسية وهي

أولاً: الرقابة المحاسبية:

تهدف الرقابة المحاسبية إلى التحقق من أن كل عمليات المنشأة قد تم تنفيذها وفقاً لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة، وأن كل عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في دفاتر المنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية.

وتتمثل الرقابة المحاسبية في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية و مطابقة الأصول المدرجة بدفاتر وسجلات الشركة مع الأصول الموجودة بالفعل في أقسام الشركة المختلفة وخازنها، وتعتبر الإدارة المالية أو إدارة الحسابات بالشركة عن وضع نظام سليم للرقابة المحاسبية بهدف حماية الأصول وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها.

² أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، الطبعة الأولى ، دار الصغاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008 ،ص

ثانيا: الرقابة الإدارية:

تتمثل الرقابة الإدارية في كافة الاجراءات والأساليب والطرق المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والالتزام بالسياسات الإدارية، أي أن الهدف من الرقابة الإدارية التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية في الشركة والتحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات التي وضعتها إدارة الشركة، وترتبط الرقابة الإدارية بالأقسام التشغيلية في الشركة وليس في الإدارة المالية وذلك نظرا لعدم ارتباط الرقابة الإدارية بصورة مباشرة بالسجلات والدفاتر المالية، ويركز مراجع الحسابات الخارجي على الرقابة المحاسبية لما لها من تأثير على صدق وسلامة القوائم المالية وحتى يستطيع أن يحدد درجة الاختبارات الجوهرية يجب أن يقوم بها.

الجدول رقم (01) : اوجه المقارنة بين الرقابة الادارية و الرقابة المحاسبية

الرقابة الادارية	الرقابة المحاسبية	اوجه المقارنة
<ul style="list-style-type: none"> - التحقق من كفاءة اداء العمليات التشغيلية . - التحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح و السياسات و الاجراءات التي وضعتها ادارة الشركة . 	<ul style="list-style-type: none"> - حماية الاصول من السرقة و الضياع و الاختلاس وسوء الاستخدام. - التحقق من دقة المعلومات المالية الواردة في القوائم و التقارير المالية. 	الهدف من الرقابة
<ul style="list-style-type: none"> - التحقق من تنفيذ و تطبيق الاجراءات و السياسات الادارية. 	<ul style="list-style-type: none"> - التحقق من تنفيذ عمليات المنشأة وفقا للنظام تفويض السلطة الملائم من الادارة. - التحقق من ان عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في الدفاتر و السجلات طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما . 	طبيعة عملية الرقابة

المصدر: عبد الوهاب نصر على وشحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 60.

ثالثا: الضبط الداخلي:

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد¹ الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

ومن جانب آخر تنقسم الرقابة الداخلية إلى أنواع أخرى تتمثل في:

- **رقابة وقائية:** وهي مصممة للحد من إمكانية توسع الخطر والحد من النتائج غير المرغوب في تحقيقها، وكلما كان تأثير الخطر على القدرة على تحقيق أهداف الجهة الأكبر كلما أصبح تنفيذ الرقابات الوقائية الملائم أكثر أهمية.
- **رقابة توجيهية:** وهي مصممة لضمان تحقيق نتيجة معينة تحظى بأهمية خاصة عندما يتم تجنب حدوث أمر غير مرغوب فيه (مثل اختراق أمني)، وغالبا ما تستخدم لدعم تحقيق الأهداف المسطرة.
- **رقابة تحقيقية:** وهي مصممة لتحديد ما إذا كانت النتائج غير المرغوب فيها قد تم تحقيقها بعد الحدث، ومع ذلك، فإن وجود رقابات تحقيقية مناسبة يمكن أن يخفف خطر حدوث نتائج غير مرغوب فيها بواسطة عمل أثار رادع.²

2 مقومات الرقابة الداخلية:

يجمع الباحثون في التدقيق على أنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات ليكون نظام الرقابة الداخلية سليم وتتمثل هذه المقومات فيما يلي :

أولا: الخطة التنظيمية:

قد تختلف الخطة التنظيمية من مشروع لآخر إلا أن أي خطة تنظيمية مناسبة يجب أن تكون مبسطة ومرنة فأى قرار ومبدأ لا يعني جموده، بل هو قابل للتعديل والتطوير باستمرار، كما يجب أن تضع حدود واضحة للسلطة والمسؤولية، والعامل الهام في أي خطة تنظيمية هو الإستقلال التنظيمي الوظائف التشغيل والإحتفاظ بالأصول

¹مصطفى صالح سلامة، مرجع سبق ذكره، ص16.

²خلف عبد الله الوردات ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مرجع سبق ذكره، ص 372.

والمحاسبة عنها والرقابة الداخلية ويتطلب الاستقلال التنظيمي تقييم الواجبات بطريقة تمكن من جعل السجلات الموجودة بها خارج أي إدارة بمثابة وسيلة للرقابة على ما يجري على هذه الإدارة

وبالرغم من أن الاستقلال التنظيمي يتطلب هذا الانفصال إلا أن عمل جميع الإدارات يجب أن ينسق بحيث يؤدي إلى تدفق منتظم للعمل مع تحقيق كفاية عالية له، وبجانب المسؤولية يجب أن يسير تفويق السلطة حتى تباشر هذه المسؤولية وإن تحدد بصورة واضحة في خرائط تنظيمية، فتعارض الاختصاصات يجب تجنبها.¹

ثانيا: نظام محاسبي سليم :

وجود نظام محاسبي سليم يستند إلى مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تعني باحتياجات المشروع، وتصميم الدورات المحاسبية مستنديه تحقق رقابة فعالة، ويجب أن يراعي في المستند البساطة والوضوح حتى يسهل المهمة على من يستعمله ويجب أن يخدم ذلك السجل أو المستند هدفا من أهداف إدارة المشروع كما يجب أن يراعي في تصميمه كفاءة استخداماته المحتملة حتى تقلل من تغيير النماذج كل حين، هذا كما يجب أن يراعي في تصميمه ما يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة في المراحل التي يمر بها المستند..

أما الدليل المحاسبي فيجب أن يراعي في تصميمه تسيير إعداد القوائم المالية بأقل جهد وتكلفة ممكنة، وأن يتضمن الحسابات اللازمة والكفاية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية، واشتمال الدليل على حسابات مراقبة والفصل الواضح بين العناصر الإيرادية والرأسمالية من نفقات وإيرادات، وتضمن الدليل نظاما دقيقا لترقيم الحسابات ما يكفل السرعة والاختصار ويساعد على تسهيل استخدام أنظمة المحاسبة الآلية

ثالثا: تحديد الاختصاصات والمسؤوليات:

يتطلب تحديد الاختصاصات والمسؤوليات تقسيم العمل، ويقصد بتقسيم العمل في هذا الحال وجود أشخاص مسؤولون عن المحافظة على الممتلكات والعمليات فالشخص المسؤول عن المحافظة على أصول المشروع تكون لديه فرصة في استخدام هذه الأصول إستخداما شخصيا سواء لديه الرغبة أو ليس لديه هذه الرغبة. وحتى يتمكن من حسن محاسبته يجب أن يحتفظ شخص آخر يسجل عن قيمة وكميات الأصل والسجل الخاص بهذا الأصل لشخص واحد فإنه يجمع بين يديه الأصل نفسه والمحاسبة عن هذا الأصل، وبالتالي لن تكون عملية رقابة وإذا أراد فرض رقابة عليه فيجب أن تعطي لشخص آخر مهمة الرقابة على الأصل عن طريق سجله.²

رابعا: اختيار الموظفين الأكفاء :

¹ عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص - ص: 128 - 129.

²مصطفى صلاح سلامة، مرجع سبق ذكره، ص-ص18_19.

مما لا شك فيه أن العامل الكفاء يلعب دورا هاما في إنجاز وتحقيق مبتغيات المؤسسة، لذلك يعتبر هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يركز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه، فبدون العاملين المدربين والخريصين على أداء أعمالهم وفق ما رسمته الخطة العامة للمؤسسة لا يمكن أن تحصل على نظام للرقابة الداخلية الفعالة، كما يجب توفر نظام عادل للحوافز والترقيات يثير حماس العاملين ويرفع كفاءتهم الإنتاجية بغية تحقيق أهداف المؤسسة بشكل عام¹

خامسا: توافر أساليب وأدوات رقابية مناسبة

يجب أن يضم نظام الرقابة الفعال أساليب وأدوات رقابية للتحقق من أن النظام قد حقق الأهداف المرجوة منه وعلى هذه الأدوات أن تتسم بالملائمة لطبيعة النشاط وإجراءات نظام الرقابة الداخلية المتبع وتساير الإمكانيات المادية والبشرية ومراحل الإنتاج، وأن تتصف بالواقعية حيث يمكن تطبيقها وفقا لإمكانيات المؤسسة، وأن تكون مرنة يمكن تطبيقها أو تعديلها وفقا للمستجدات البيئية، ويراعى في اعتماد الأساليب عدم الإزدواجية بمعنى إنتقاء الأدوات المتكاملة من حيث الإجراءات والأهداف اللا متداخلة لإمكانية فصلها

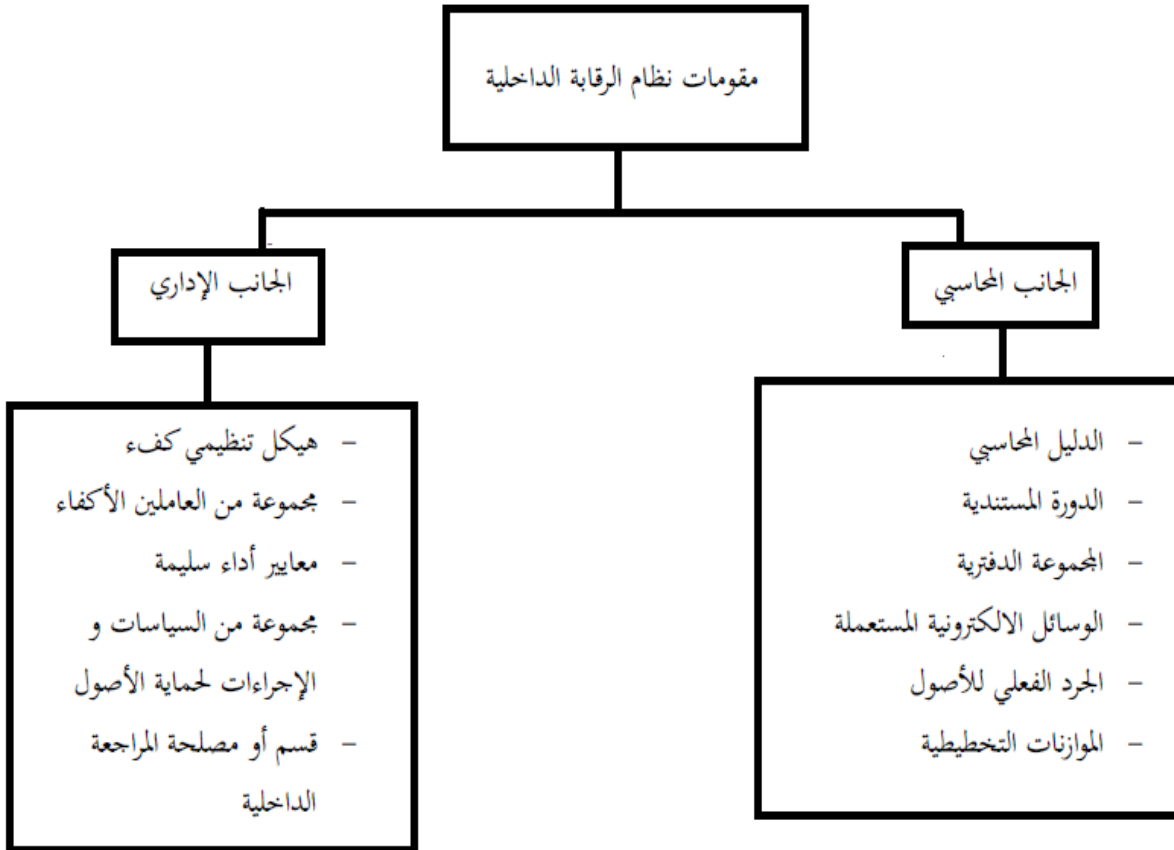
سادسا: نظام متكامل للتقارير:

يجب أن يتوافر لدى المؤسسة نظام إعداد تقرير متكامل عن مدى تحقيق نظام الرقابة الأهداف المختلفة ونتائج تقييم هذا النظام وعلى التقارير أن تكون واضحة تشير إلى كل ما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية من مشاكل وتغيرات المعالجتها، كما تكون دقيقة وموضوعية لإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرار. من الضروري إحتوائها على نتائج واقعية وعدم التحيز في إعدادها، بالإضافة إلى السرعة في الإعداد بمعنى إعدادها في الوقت المناسب إلى جانب إعدادها بما يتلاءم مع أهداف الرقابة الداخلية. كما يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار عند إعداد التقرير الثبات في إتباع أسس إعداد التقرير²

¹ محمد التهامي طوهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات - الاطار النظري و الممارسة التطبيقية- ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 101.

² جدي سمراء، دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، قسم علوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2016/2017، ص 49.

شكل رقم (1) : مقومات نظام الرقابة الداخلية



مصدر: فتحي رزق السوافيري، سمير محمد كمال، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002 ،ص25.

مبحث الثاني : مدخل إلى المعلومات المحاسبية وجودتها

تمهيد

تعتبر المعلومات المحاسبية الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات الإقتصادية في إتخاذ القرارات ذات الطابع الإقتصادي، لذلك تحرص على أن تكون هذه المعلومات المحاسبية ذات جودة وذلك بتوفر مجموعة من الخصائص النوعية التي لا بد أن تتوفر بها المعلومات المحاسبية لتكون ذات فائدة للأطراف المستفيدين منها.

المطلب الأول: ماهية جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها

اولا: تعريف المعلومات المحاسبية

التعريف: المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار.¹

وتعرف أيضا بأنها: "ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته ببيانات محاسبية، وتعد المعلومات المحاسبية بمثابة المحرك للإدارة الاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفر هذه المعلومات اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"².

وبذلك فإن المعلومات المحاسبية تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية أو خارجية التي لها علاقة بالمؤسسة وبما يحقق الفائدة من استخدامها.

ثانيا: تعريف الجودة

الجودة أو كما يسميها البعض بالنوعية ، وهي عبارة عن مقياس تحسين المنتج أو الخدمة المقدمة بحيث تكون خالية من أي عيوب أو نقص ويتم ذلك من خلال الإلزام الشديد بالمعايير التي يتم قياسها واعتمادها.

ثالثا: تعريف جودة المعلومات وخصائصها

¹محمد الفيومي ، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مصر، 1999، ص 85.

²سارة طيشوش، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مؤسسة الإسمنت لعين الكبيرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة سطيف1، الجزائر، 2017، ص: 48.

تعريف جودة المعلومة المحاسبية: تعني جودة المعلومة المحاسبية: "ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، مما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها¹

وتعرف أيضا أنها الخصائص الرئيسية التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة في مجال ترشيد القرارات"².

وتعرف أيضا أنها "معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومة المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح إختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين لترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات"³.

خصائصها:

لهذه المعلومة المحاسبية مجموعة من الخصائص لا بد من توافرها لكي تحصل الفائدة المرجوة لمستخدميها ويمكن تحديد هذه الخصائص كالتالي:

1 - الخصائص الأساسية

يجب أن يتوافر في المعلومات المحاسبية مجموعة من الخصائص من الملائمة والموثوقية حتى يمكن استخدام المعلومات بطريقة فعالة، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أي من الخاصيتين الرئيسيتين السابقتين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها⁴

الملائمة

¹ محمد احمد ابراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مجلة دراسات و البحوث التجارية ، كلية التجارة ببناها، مصر، العدد الاول، 2005 ص26

² هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص30.

³ بوقلية محي الدين، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013/2014، ص ص 19-20.

⁴ صدام محمد محمود الحياي، سطم صالح حسين، علي إبراهيم حسين الكبسي، أثر التجارة الإلكترونية في جودة المعلومة المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، 2004، ص ص 133-134.

وتعني المعلومات التي لها ارتباط بقرار معين ولها تأثير أو انعكاس على هذا القرار وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فردية لتكون المعلومة ملائمة وهي:

- ✓ التوقيت المناسب: ويعني أن المعلومة لكي تكون ملائمة يجب أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب.
- ✓ القيمة التنبؤية: وتعني أنها تساعد مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة أو أنها تؤكد توقعات أو تساعد في تعديلها أو تصحيحها.
- ✓ القيمة في مجال التغذية العكسية: المعلومات الملائمة يجب أن يكون لها قيمة في مجال التغذية العكسية، بما يفيد مجالات متعددة من أعمال الشركة.
- ✓ الحياد: يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بالحياد وعدم التحيز هي والمصالح المتعارضة لمن يستخدم تلك المعلومات.

المصادقية

يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها وتتكون من ثلاث خصائص فرعية أيضا هي:

- ✓ قابلية التحقق: المعلومات الصادقة يجب أن تكون قابلة للمراجعة والتحقق وامكانية مراجعتها حتى يمكن الاعتماد عليها .
- ✓ صدق التمثيل: المعلومة الصادقة يجب أن تمثل أو تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلا صادقا.

2_ الخصائص الثانوية

تعد قابلية المقارنة وقابلية الفهم خصائص نوعية تعزز من فائدة المعلومات الملائمة والمتمثلة بصدق وفق لإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي يمكن التطرق إليها كما يلي:

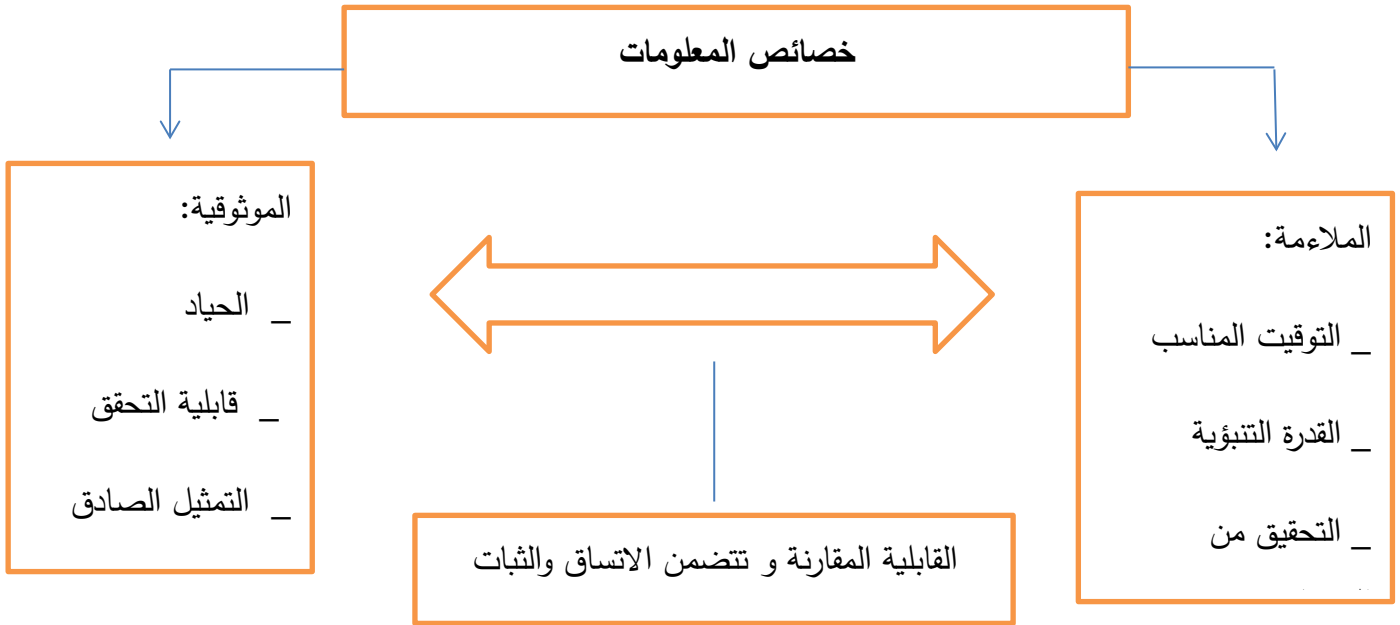
(1) قابلية المقارنة

وتعني المقارنة بين أداء المؤسسة في فترات مالية مختلفة وكذلك التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أدائها مع أداء المؤسسات الأخرى، وإمكانية المقارنة يجب احتواء البنود المتعددة والتي تم تجميعها في بند واحد

على نفس البنود في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، واستخدام وحدة نقد متجانسة، واستخدام نماذج متشابهة لعرض المعلومات المحاسبية¹.

(2) القابلية للفهم

تتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم أن لدي مستخدم المعلومات المالية مستوى معقول من المعرفة في المجال المحاسبة وفي أعمال المؤسسة ونشاطاتها الاقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المقدمة في التقارير المالية في المؤسسة².



شكل رقم (02): خصائص المعلومات

المصدر: رضوان حلوة حنان واخرون، اسس المحاسبة المالية، دار المحاد، المطبعة الاولى، الاردن، 2004، ص31

¹ بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، أثر تطبيق نظام المحاسبي المال على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية المنعقدة بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24-29 نوفمبر 2014، ص 232.

² بوبكر رزيقات، أثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد تقارير مالية على جودة التقارير المالية، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية -IAS-IFRS-IPSAS في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية المنعقدة بجامعة ورقلة، الجزائر، 24-29 نوفمبر 2014، ص 188.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية¹

العوامل البيئية (البيئة المحاسبية)

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

أ- **العوامل الاقتصادية:** تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي ، ففي الاقتصاد الرأس المالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة ، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين ، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة.

ب - **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل : اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية و الوقت .. الخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية

ت - **العوامل القانونية :** بن العوامل القانونية وأهمية مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبية و الرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية و الضريبية منذ بدء تكوينها تصنيفها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية .

ث - **العوامل الثقافية:** وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية ، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص

عوامل متعلقة بالمعلومات:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، كما أن الاستخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على جودة المعلومات المحاسبية ، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للإنترنت مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين وزيادة عدد المستخدمين للمعلومات في العالم في الوقت المناسب.

¹ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية واثارها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج لي نيل شهادة ماستر ،

3_4 تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي)

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسب المعتمدة وكذا لك متطلبات القوانين المعمل بها

مطلب الثالث : معايير جودة المعلومات وطرق قياسها

اولا: معايير جودة المعلومات

تتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضل مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها .وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

/معايير قانونية : تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير المعايير الجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.¹

/معايير رقابية : ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد المكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة، والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على جودة رقابة فعالة تحدد دور كل من الجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارة في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي.²

¹لندة قداري، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي ،كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر،2015/2014، ص 47.

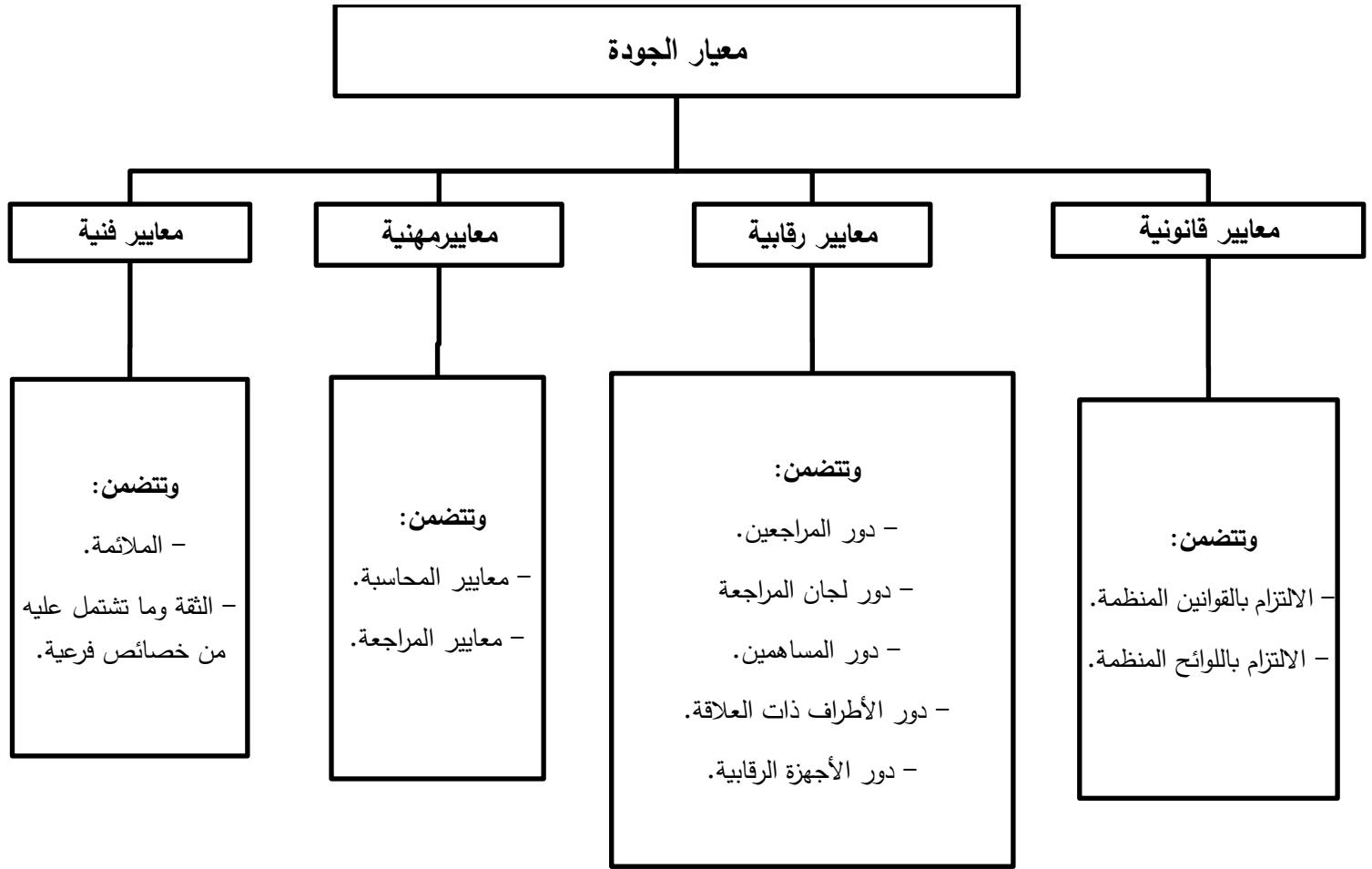
²هاجر بكاري ، مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تدقيق محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر،2015/2014، ص17.

/معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أداة بدورها، إلى ظهور الحاجة لأعداد تقارير المالية تتمتع بالنزاهة والأمانة ، وهذا يبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية و إفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة، وبالتالي نجاح المنشأة¹.

/معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركات ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات² وفيما يلي سيتم عرض هذه المعايير ومضمونها:

¹هوام جمعة، العشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع ، رهانات ، وأفاق)، كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير علوم تجارية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي، الجزائر ، ص 18.

²نفس المرجع ، ص 18.



الشكل رقم (02) : معايير الجودة

المصدر: صبايجي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم تسيي ، جامعة الوادي، الجزائر، بون سوقية ، ص 8.

ثانيا: طرق قياسها

يمكن قياس جودة المعلومات على النحو التالي:¹

1. الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها، وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية. وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبني عليها القرار تنطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من اليقين وعدم التأكد، لذا غالبا ما تتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

2. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:

- المنفعة الشكلية: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
- المنفعة الزمنية: وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.
- المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني ارتفاع قيمة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

3. الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعبر الفعالية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بأنها: "مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة، أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة"، ومن ثم فإن فعالية المعلومات هي مقياس لجودتها، كما أن الفعالية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفعالية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة.

4. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :

¹ مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر ابراهيم نور، المحاسبة الادارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص 305 306.

ويقصد بالتنبؤ أنه : "الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل"، أي أن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

5. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للمورد، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها

المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالمعلومات المحاسبية ودورها في تحسينها

تمهيد:

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على علاقة الرقابة الداخلية بالمعلومة المحاسبية ودورها في تحسينها حيث سنخصص المطلب الأول لتوضيح علاقة الرقابة الداخلية بالمعلومة المحاسبية، كما ستحاول التركيز في المطلب الثاني على علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي، أما في ما يخص المطلب الثالث سننتقل إلى أهم ضوابط الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وذلك نظرا لأهميتها في جعل مخرجات هذا النظام ذات جودة.

المطلب الأول: علاقة الرقابة الداخلية بالمعلومات المحاسبية

تعتبر مصداقية المعلومات المحاسبية من مخرجات الرقابة الداخلية فقد عرفت الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC) التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة (IAG) فإن "الرقابة الداخلية تحتوي على الخطة التنظيمية ومجموع الطرق و الإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال، هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، وقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية"¹

¹ محمد التهامي طوهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات - الاطار النظري و الممارسة التطبيقية- ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 85.

إن من أهم الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمعلومات التي ينبغي الاعتماد عليها في البيانات المحاسبية لحماية النقدية والأصول المادية للمؤسسة، والتي تلجأ هذه الأخيرة إلى توفير نظام معلوماتي محاسبي جيد وملائم لمستخدمي الإدارة، والتي تستغلها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة. فأي خلل يطفو على نظام المعلومات المحاسبية فإنه يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل من المشاكل التشغيلية، التي تواجهها كثير من المؤسسات الاقتصادية، والتي تكون عادة سببا في اختفاء البعض منها، وينتج هذا الخلل في النظام عن التوني في توصيل المعلومات المالية الهامة، أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، ونظرا لاعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية والمالية، فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب، يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال المؤسسة، وبالتالي إلى نشأة المشاكل التشغيلية.

لذا يمكن اعتبار المعلومات أحد عوامل الانتاج داخل المؤسسة إذ تدخل البيانات في شكلها الخام مثلها مثل المواد الأولية، بعدها تخضع هذه البيانات إلى عملية معالجة لتخرج في شكلها النهائي كمنتج جديد معلومات صالحة للاستعمال

فتعتبر المعلومات المحاسبية الأداة الأساسية لعملية اتخاذ القرار، ويتوقف نجاح هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية ودقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم.

المطلب الثاني: علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي

يوفر نظام المعلومات المحاسبي البيانات والمعلومات الأولية اللازمة لخدمة متطلبات المؤسسة ولتحقيق كفاءة هذا النظام فإنه يقوم بدور أساسي وفعال من خلال عملية الرقابة فإذا كان التخطيط بسوق الرقابة فإن الرقابة تبدأ مباشرة عند وضع الخطط حيز التنفيذ الفعلي وتستمر معها إذ لا يمكن تصور وجود تخطيط جيد دون وجود أدوات الرقابة القادرة على اكتشاف الانحرافات وتصحيحها كما أنه لا وجود للرقابة الحقيقية ما لم تكن مسبقة بخطة واضحة المعالم تبين الأهداف المرغوبة وتشكيل الأساس الذي يتم تقييم النتائج الفعلية وتحليلها ومعالجة الانحرافات، لذلك نجد الرقابة الداخلية بجانبها المحاسبي تشمل الخطة التنظيمية للمؤسسة والإجراءات المتبعة وجميع الأنشطة اليدوية والآلية والسجلات المستخدمة التي تتعلق بحماية الأصول والتأكد من صحة البيانات المحاسبية مع تقييم مدى الإلزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي تهدف إلى تسجيل العمليات بشكل يسمع بإعداد التقارير المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات

المطلب الثالث: ضوابط الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

تشتمل نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة على الحاسب الآلي على مجموعة من الضوابط الرقابية أهمها:

أولاً: ضوابط الرقابة العامة:

إن غرض الضوابط العامة في بيئة نظم المعلومات المحاسبية هو وضع إطار لرقابة كلية على نشاطات بيئة نظم المعلومات المحاسبية وتوفير مستوى ثقة معقول بأن الأهداف الكلية للرقابة الداخلية قد تحققت، وتتضمن الضوابط

العامة ما يلي:

- ضوابط التنظيم والإدارة من خلال سياسات وإجراءات تتعلق بوظائف الرقابة
- ضوابط تصميم الأنظمة التطبيقية لتوفير ثقة معقولة بأن الأنظمة يتم تطويرها بطريقة مرخصة وكفوة؛
- ضوابط تشغيل الحاسوب لضمان دخول المصرح لهم للبيانات والمعلومات وضمان استخدام البرامج المرخصة
- ضوابط برمجيات الأنظمة وضوابط إدخال البيانات.¹

ثانياً: ضوابط الرقابة على التطبيقات

عرفت نشرة معايير التدقيق الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الضوابط والأساليب الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية بأنها " تختص بوظائف خاصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات إلكترونياً، وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة وإكمال عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير

وتنقسم ضوابط الرقابة على التطبيقات إلى ثلاث مجموعات كالاتي:

1. **ضوابط الرقابة على المدخلات:** وهي أساليب مختصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات إلكترونياً، وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير
2. **ضوابط الرقابة على معالجة البيانات:** تختص هذه الضوابط بالرقابة على معالجة وتخزين البيانات بعد التأكد من سلامة إدخالها إلى النظام، كما تهدف إلى تجنب ومنع واكتشاف عمليات المعالجة غير السليمة وتوفير أسلوب مناسب لتتبع مسار الأخطاء والمشكلات التي تظهر في مرحلة معالجة البيانات وتحديد مصدرها

¹ عطا الله أحمد سويلم الحسبان، المدقق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، المطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع،

3. ضوابط الرقابة على المخرجات: يتم تصميم الرقابة على المخرجات للتأكد من أن البيانات التي تم التوصل إليها تتسم بالصحة والاكتمال، وإن كان توزيع المخرجات وفقاً للقدر الملائم على الأشخاص المرخص لهم فقط، وتمثل الرقابة على المخرجات أهمية بالغة بالنسبة لإدارة المؤسسة وخاصة لأنها تحتوي غالباً على المعلومات والتقارير المحاسبية المهمة في إتخاذ القرار.¹

¹ بشري مهدي مصالح الطائي وإيمان شاكر محمد، متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية وأثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، بعملة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 40، 2017 ص ص: 145-146.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أن الاهتمام بالرقابة الداخلية جاء ليساعد على جودة المعلومات المحاسبية لمستخدميها داخل المؤسسة وخارجها، وهذا يظهر من خلال مكوناتها ومجالاتها وخصائصها وأهدافها وذلك كما تطرقنا إليه في مختلف جوانب هذا الفصل، ويتضح لنا أن نظام المعلومات المحاسبي دور كبير في الحفاظ على مكانة المؤسسة من خلال توفير البيانات والمعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة وهذا ما يبرز مدى الحاجة إليه في مجال الرقابة الداخلية وسرعة التطور في عالم التكنولوجيا في تنظيم وتطبيق هذا النظام وتحديد مدى كفاءته، حيث تزداد الحاجة إلى الرقابة الداخلية في المؤسسة كلما كان حجم البيانات أكبر، وهذا نتيجة للتطور السريع في الأعمال وكبر حجمها واتساعها وتشعبها، مما يستوجب الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية من أجل إعطاء فعالية وكفاءة للرقابة الداخلية المطبقة، وسوف نتأكد من ذلك عندما نسقط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في المؤسسة محل الدراسة.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

- المبحث الأول: تقديم للمؤسسة محل الدراسة.
- المبحث الثاني: منهجية وأسلوب للدراسة الميدانية.
- المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج

تمهيد:

استكمالاً للجانب النظري، تم تخصيص هذا الفصل لمعالجة دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة تواب لصناعة الجبس، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بإعداد الاستبيان اللازم للحصول على بيانات الدراسة، وهذا ما حصل فعلاً من خلال توزيع الاستبيان حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: منهجية وأسلوب للدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج.

المبحث الأول: تقديم للمؤسسة محل الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى لمحة على مؤسسة "تواب" -مسيلة- وعموميات حولها من خلال ما يلي:

المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة

أولاً: نشأة المؤسسة

انبثقت المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة "تواب" عن الشركة الولائية المنحلة المواد البناء (EMACOM) في إطار خصوصية الشركات العمومية وهذا بالتنازل عن أصولها لصالح الأجراء العمال، اللذين قاموا بإنشاء الشركة فيما بينهم بموجب العقد التأسيسي رقم 398/1998 المحرر بتاريخ 24/1998/3 برأس مال 1768000.00 دج وموضوعها إنتاج الجبس (Platre)، حيث تم إعادة تقييم هذه الأصول من قبل مديرية أملاك الدولة لولاية المسيلة كما تم تسديد الفارق كليا، حيث أنه في سنة 1999 أصبح رأس مالها 1408000.00 دج.

كما تم تعديل القانون برفع رأس مالها إلى 10000000.00 دج في 2004/05/15، كما كان هناك تعديل آخر للقانون في 2007/12/27 حيث أصبح 57000000.00 دج، وقد تم إضافة نشاط الاستيراد والتصدير لمواد البناء، وأخر تعديل برفع رأس مال الشركة إلى 100600000.00 دج كان بتاريخ 16/11/2015.

ثانياً: تعريف المؤسسة

يتمثل نشاط المؤسسة الأساسي في الإنتاج الصناعي للجبس ومشتقاته كما تقوم بالموازاة بالاستغلال المنجم لتزويد حاجات المصنع فقط من المادة الأساسية المتمثلة في مادة الجبس يتمثل هذا النشاط في استخراج وتحضير الجبس، كما تحوز في هذا الإطار عن السندات المنجمة للاستغلال، والمنتج الذي تقوم بتسويقه الشركة يتمثل في كيس الجبس بميزان 40 كغ للكيس في المرحلة الأولى¹.

¹ من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف ومساعي المؤسسة

توجد عدة أهداف ومساعي للمؤسسة تتمثل في¹:

أولاً: أهداف مؤسسة تواب -بوسعادة-

نظراً للأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسة في تطوير منتجاتها فإنها تسعى للاهتمام بالموارد الأولية المتاحة على الصعيد الوطني ولاستغلالها عقلاً.

كما تهدف المؤسسة إلى تحسين وتطوير المنتج وفق المعايير الدولية، وتهتم كذلك بتطوير نوعية منتجها بشكل يتوافق مع احتياجات السوق أو المستهلك، حيث أن إغراء المستهلك يؤدي إلى سهولة تسويق المنتج.

ثانياً: مساعي مؤسسة تواب -بوسعادة-

في إطار مخطط التنمية تسعى المؤسسة إلى:

- تحقيق التوعية الإنتاجية.
- توفير المواد الاستهلاكية.
- منافسة المنتجات المحلية والإفريقية.
- إدخال منتجات جديدة
- رفع المبيعات وخاصة الصادرات
- مسايرة النظام الأوروبي

¹ من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تعريف الهيكل التنظيمي: يعرف على أنه مخطط يسمح بمعرفة مستويات المسؤولية والعلاقات بين مختلف الوظائف ويفترض عمل هذا المخطط بتقسيم نشاطات محددة على أساس أشخاص آخرين وتحمل المسؤولية من كل عضو فيه والتنسيق بين هذه النشاطات.

تحتوي المؤسسة على عدة مديريات ومصالح تتمثل في¹:

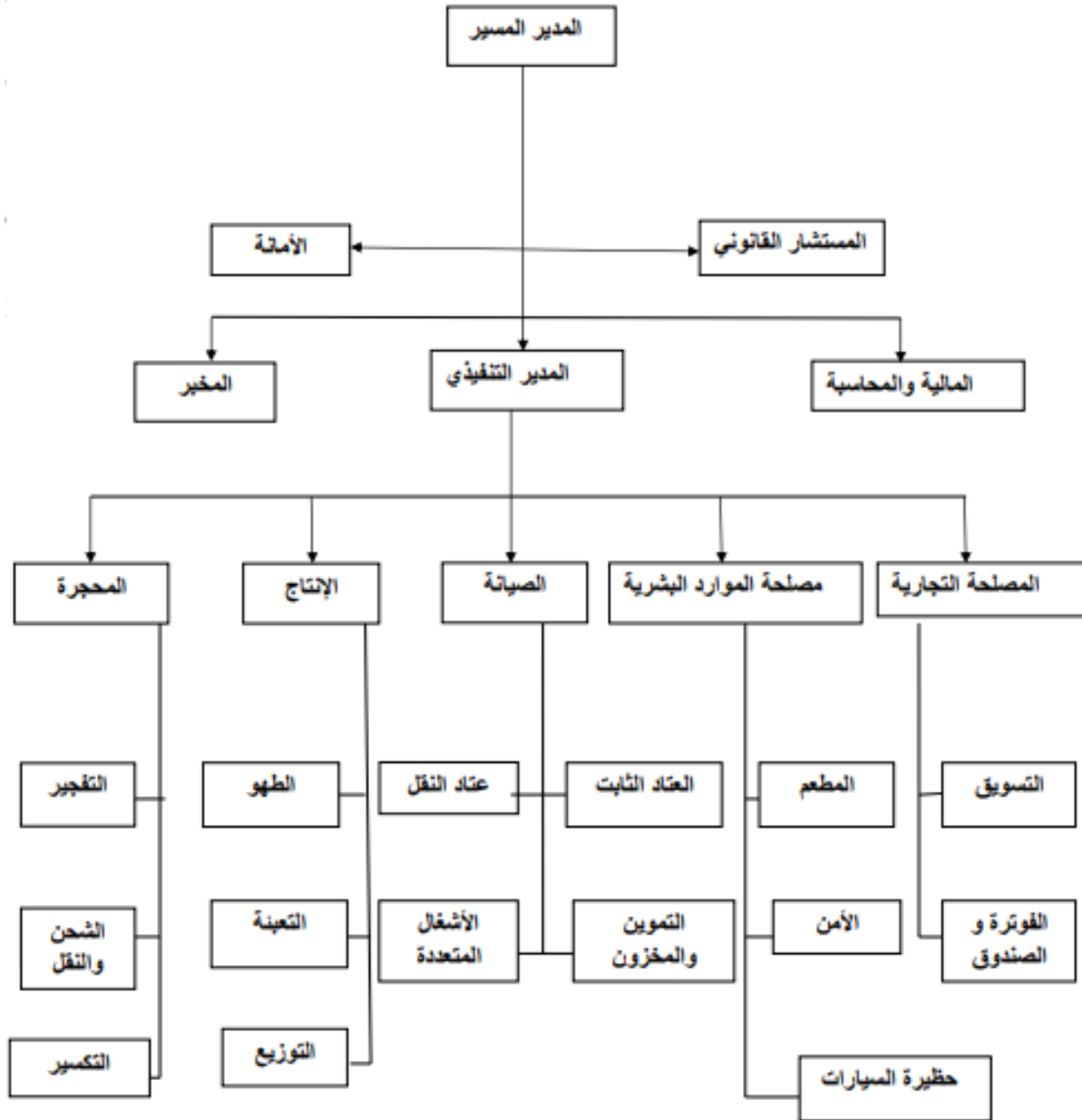
المديرية العامة للوحدة:

مهمتها الأساسية الإشراف العام على نشاطات الوحدة، والتنسيق بين مختلف نشاطات الوحدة، والتنسيق بين مختلف المديريات الفرعية لضمان السير الحسن للمؤسسة وتقسيم دورها إلى قسم المالية والمحاسبة، المدير التنفيذي، المخبر.

- 1- قسم المالية والمحاسبة: التسيير المالي والمحاسبي للوحدة.
 - 2- المخبر: وتتم فيه كل العمليات التي تتعلق بالمنتج.
 - 3- المدير التنفيذي: له علاقة مباشرة بالأمانة والمستشار القانوني.
 - 4- مصلحة الموارد البشرية: مهمتها السير الحسن للموارد البشرية، وتتنقسم إلى المطعم، الأمن، حظيرة السيارات.
 - 5- مديرية التجارة: مهمتها الأساسية تسويق المنتجات النهائية، تضم كل من التسويق، الفوترة والصندوق.
 - 6- مديرية الصيانة: تضم كل العمليات العتاد الثابت، عتاد النقل، التموين والمخزون والأشغال المتعددة.
 - 7- مديرية الإنتاج: يعمل على تتبع الإنتاج في كل مراحله بالوحدة وتضم كل من الطهو، التعبئة، التوزيع.
 - 8- مديرية المحجرة: وتضم كل من التفجير، الشحن، والنقل، التكسير.
 - 9- مديرية الأمن: المحافظة والسهر على الأمن الداخلي للوحدة.
- والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

¹ من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة تواب



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

المبحث الثاني: منهجية وأسلوب للدراسة الميدانية

سنتناول في هذا المبحث المنهجية المطبقة في إجراء البحث حيث نبين طبيعة الدراسة مجتمع وعينة الدراسة، طرق جمع البيانات، وأخيرا أداة البحث واختبار مقياس الاستبيان.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

أولاً- طبيعة الدراسة:

سنقوم في هذا البحث بإتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي في اختبار فرضيات البحث الذي يهدف إلى معرفة دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات في المؤسسة "تواب"-مسيلة-.

ثانياً- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في عمال المؤسسة "تواب"-بوسعادة-، أما بالنسبة للعينة قمنا باختيار عينة عشوائية بلغت 40 عامل، وقد تم استرجاع 32 استبيان صالح للتحليل، حيث تم توزيع الاستمارات داخل المؤسسة على العمال.

ثالثاً- طرق جمع البيانات:

يتطلب أي بحث مجموعة من الطرق لجمع البيانات والطرق التي اعتمدنا عليها في بحثنا هي:

✚ **الاستبيان:** فالاستبيان بأشكاله المختلفة هو وسيلة لجمع البيانات الأولية التي تكون في معزل عن الباحث وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة يتم إعدادها من قبل الباحث للتقرب من المستجوبين ومعرفة آرائهم، وكان هدفنا من الاستبيان هو معرفة رأي العاملين في دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات في مؤسسة "تواب"-بوسعادة-.

✚ رابعاً- أداة البحث:

بعد الاعتماد على مجموعة من المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة ومتغيراته وخاصة الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، وإضافة إلى آراء وأفكار الأستاذة المشرفة، واستطلاع آراء الأساتذة المحكمين، قامت الطالبات بتطوير الاستبيان لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث وجاء الاستبيان على النحو التالي:

1. **التمهيد:** والذي يهدف إلى التعريف بموضوع الطالب ونوع المذكرة وغيرها من المعلومات، والتي تشجع أفراد عينة البحث على المشاركة في الإجابة عن الأسئلة مع توضيح طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان والتأكيد لهم أن المعلومات المعطاة لن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي.
2. **المحور الأول:** يحتوي على الأسئلة الديموغرافية للمبحوثين، وهي: الجنس، السن، المؤهل العلمي، الوظيفة الممارسة، عدد سنوات الخبرة.
3. **المحور الثاني:** يحتوي على أسئلة الاستبيان المتعلقة بت وجود علاقة فعالية وكفاءة بين نظام الرقابة الداخلية للوائح والإجراءات المحددة له، ويتضمن (08) عبارة تهدف للتعرف على فعالية نظام الرقابة الداخلي مؤسسة "تواب"-بوسعادة-، وقد تم اختيار هذه العبارات بعد الإطلاع على الدراسات السابقة في هذا الموضوع.
4. **المحور الثالث:** فخصص لدراسة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية وقد قيس من خلال (07) وتهدف إلى التعرف على نوع هذه العلاقة حسب رأي مؤسسة عمال "تواب"-مسيلة-، وقد تم اختيار عبارات هذا المحور بعد الإطلاع على الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

خامسا- اختيار مقياس الاستبيان:

استعملت الطالبات مقياس ليكارت Likert الثلاثي، بإعطاء وزن لكل عبارة، وقد تم ترجمة الاستجابات على النحو التالي:

جدول رقم(02): درجات مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد
الدرجة	1	2	3

المطلب الثاني: صدق أداة البحث وثباتها

أولاً- صدق أداة البحث:

يقصد بصدق الأداة قدرة الاستبيان على قياس المتغيرات التي صمم لقياسها، وللتحقق من صدق استبيان هذا البحث اعتمدنا على الصدق الظاهري، وذلك للتحقق من صدق محتوى أداة البحث وللتأكد من أنها تخدم أهداف

البحث، حيث تم عرضها على هيئة من المحكمين من الأساتذة المختصين في هذا المجال الذين يعملون بجامعة المسيلة¹، وطلب إليهم دراسة الأداة، وإبداء رأيهم فيها من حيث مدى مناسبة العبارة للمحتوى، وطلب إليهم أيضا النظر في مدى كفاية أداة البحث من حيث عدد العبارات، وشموليتها، وتنوع محتواها، وتقويم مستوى الصياغة اللغوية، أو أية ملاحظات أخرى يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل.

تم القيام بدراسة ملاحظات المحكمين واقتراحاتهم، وأجريت التعديلات في ضوء توصيات وآراء هيئة التحكيم لتصبح أكثر فهما وتحقيقا لأهداف البحث، وبعدها تم التوصل إلى اعتماد فقرات الاستبيان الموضحة في الملحق، ولقد اعتبرت الباحثين أن الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المطلوبة هو بمثابة الصدق الظاهري وصدق محتوى الأداة، وبذلك يمكن القول أن الأداة صالحة لقياس ما وضعت لأجله.

ثانيا- ثبات الأداة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1- ثبات الأداة:

يقصد بها مدى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متقاربة لو كرر البحث في ظروف متشابهة باستخدام الأداة نفسها، وفي هذا البحث تم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى 0.60 فأكثر، حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (03): معامل ثبات الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان ألفا كرونباخ.

البعد	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الثاني	07	0.648
المحور الثالث	07	0.731
الاستبيان ككل	14	0.821

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

من خلال هذا الجدول يتضح أن معامل الثبات الكلي لأداة البحث بلغ (0.821) وهو معامل ثبات مرتفع ومناسب لأغراض البحث، وبهذا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة البحث، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها وصلاحياتها لتحليل النتائج.

¹ أنظر ملحق رقم 01 الخاص بقائمة الأساتذة المحكمين.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

للإجابة عن أسئلة البحث ودراسة العلاقة بين متغيراته واختبار فرضياته، قامت الطالبات باستخدام الأساليب الإحصائية وذلك بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

- النسب المئوية والتكرارات: من أجل وصف الخصائص الديموغرافية للمبحوثين.
- اختبار ألفا كرونباخ: اختبار ثبات أداة الدراسة.
- الانحراف المعياري: وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو محور، ويوضح التشتت في استجابات المبحوثين، فكلما كانت النتائج تقترب من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها.
- المتوسط الحسابي: هو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول الاستبيان.
- معامل الالتواء والتفرطح: من أجل معرفة توزيع البيانات إذا كان يتبع التوزيع الطبيعي أو لا.
- اختبار T (One Sample t-test): لمعرفة الدلالة الإحصائية في اختبار الفرضيات.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج

المطلب الأول: خصائص عينة البحث:

فيما يلي سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث من حيث الجنس، السن، المؤهل العلمي، الوظيفة الممارسة، عدد سنوات الخبرة.

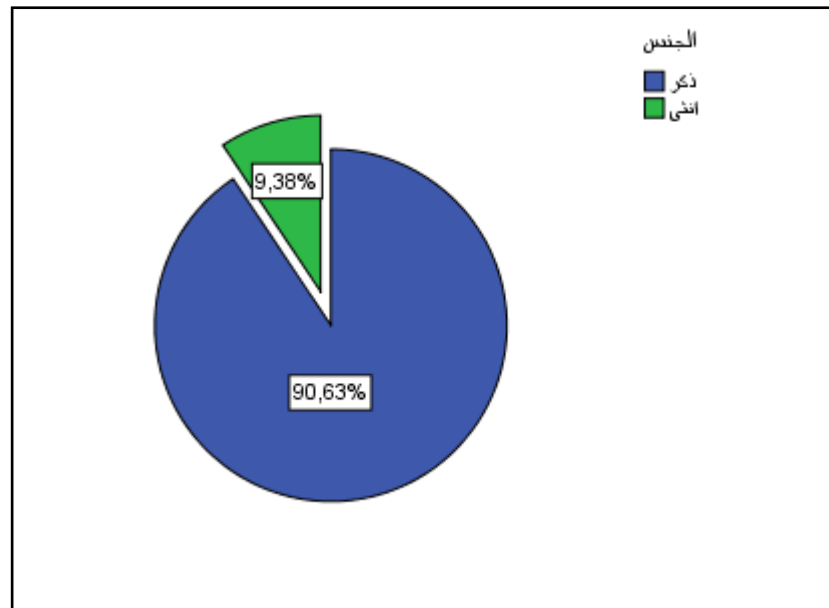
الجدول رقم(04): خصائص عينة البحث حسب متغير الجنس

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	29	90.6%
	أنثى	03	9.4%
	المجموع	32	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (04) يتضح أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث إذ تقدر بنسبة 90.6%، مقارنة بنسبة الإناث التي تقدر بنسبة 9.4%، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (05): التوزيع النسبي لعينة البحث حسب متغير الجنس



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.V21.

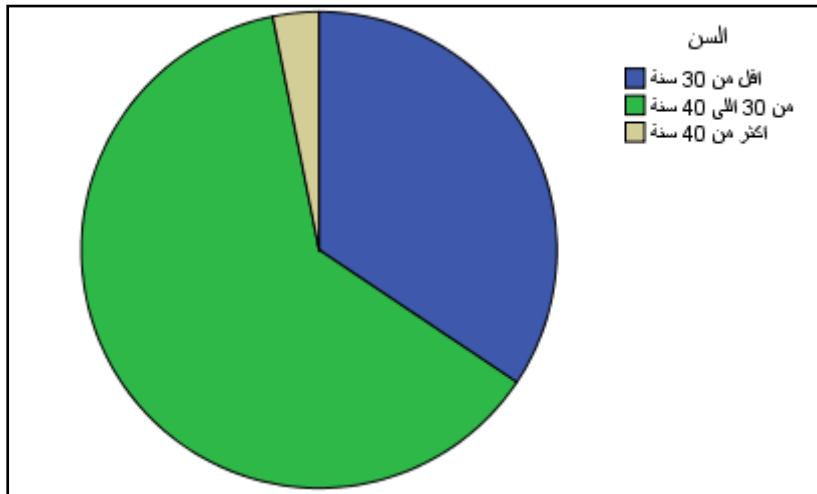
الجدول رقم(05): خصائص عينة البحث حسب متغير السن

المتغير	فئات المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية%
السن	أقل من 30 سنة	11	34.4%
	من 30 إلى 40	20	62.5%
	أكثر من 40 سنة	1	3.1%
المجموع		32	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

من خلال النتائج الموضحة في الجدول(05) يتضح بأن نسبة أفراد العينة العمرية من 30 إلى 40 سنة تقدر ب (62.5%) وهي أعلى نسبة، والفئة العمرية أقل من 30 نسبتها سنة (35.4%)، أما الفئة العمرية أكثر من 40 سنة تقدر بنسبة(3.1%) وهي تمثل أقل نسبة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (06): التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث حسب متغير السن



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي .SPSS.V21

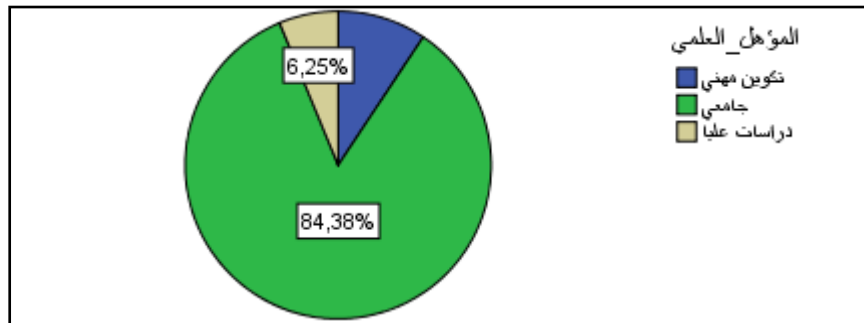
الجدول رقم(06): خصائص عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية%
المؤهل العلمي	تكوين مهني	03	9.4%
	جامعي	27	84.4%
	دراسات عليا	02	6.3%
	المجموع	32	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (06) يتضح أن نسبة أفراد العينة الذين مؤهلهم العلمي مستوى جامعي (84.4%) وهي أعلى نسبة، أما مستوى تكوين مهني تقدر نسبتهم بـ(9.4%)، أما مستوى دراسات عليا يقدر بـ(6.3%) وهي تمثل أقل نسبة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.V21.

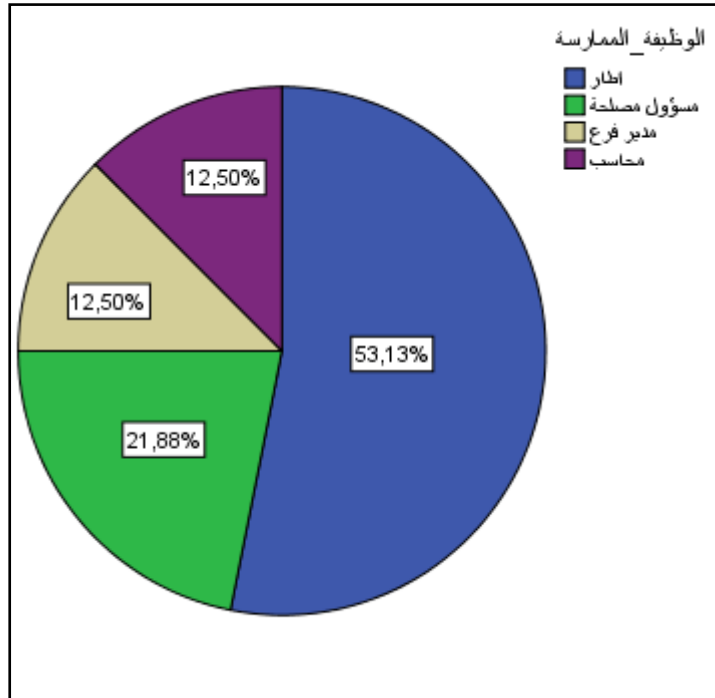
الجدول رقم(07): خصائص عينة البحث حسب متغير الوظيفة الممارسة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية%
الوظيفة الممارسة	إطار	17	53.1%
	مسئول مصلحة	07	21.9%
	مدير فرع	04	12.5%
	محاسب	04	12.5%
	المجموع	32	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (07) يتضح بأن نسبة أفراد العينة الذين رتبهم الوظيفية إطار تقدر بـ (53.1%) وهي أعلى نسبة، أما الذين رتبهم مسئول مصلحة تقدر بـ (21.9%)، أما الذين رتبهم مدير فرعي و محاسب جاءت بالتساوي بنسبة تقدر بـ (12.5%)، وهي تمثل أقل نسبة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(08): التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث حسب متغير الوظيفة الممارسة



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.V21.

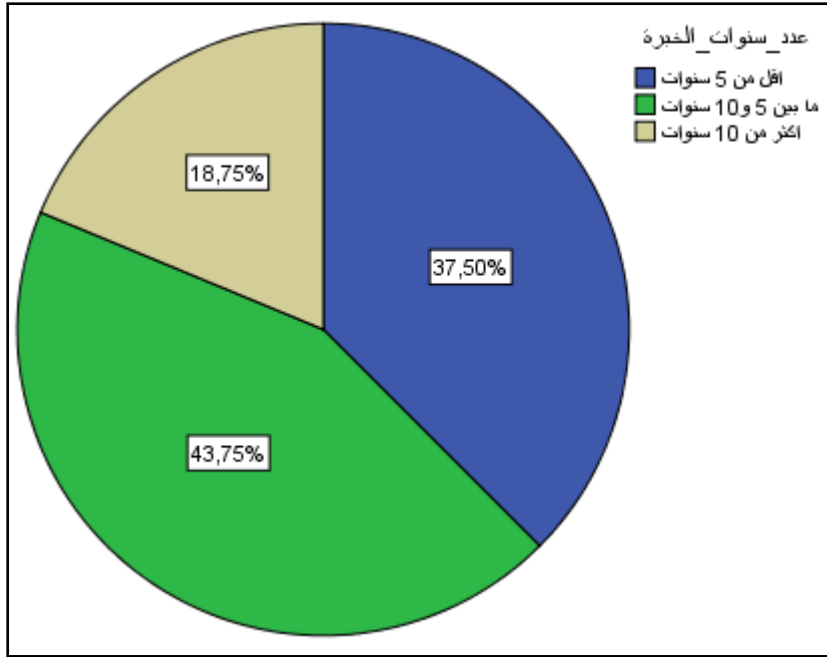
الجدول رقم (08): خصائص عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	37.5%
	ما بين 5 و 10 سنوات	14	43.8%
	أكثر من 10 سنوات	6	18.8%
	المجموع	32	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (08) يتضح بأن نسبة أفراد العينة الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات هي (37.5%)، والذين خبرتهم ما بين 5 إلى 10 سنوات نسبتهم (43.8%) وهي أكبر نسبة، ونسبة الأفراد الذين خبرتهم أكثر من 10 سنوات هي (18.8%) وهي أقل نسبة والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (08): التوزيع لأفراد عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.V21

المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي وتحليل محاور الاستبيان

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

قبل القيام بتحليل محاور الاستبيان فإننا سنقوم باختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث وهو ضروري في حالة اختبار الفرضيات، وسنقوم بحسابه من خلال معامل الالتواء والتفلطح (SKewness et Kurtosis)، ومن بين الدراسات في هذا المجال نجد دراسات تقول أن SKewness يجب أن يكون محصور بين (-1،1) و Kurtosis محصور بين (-3،3)، ودراسات أخرى تقول أن SKewness يجب أن يكون محصور بين (-3،3) و Kurtosis محصور بين (-7،7) ونحن سوف نأخذ بالدراسة الثانية.

الجدول رقم(09): نتائج معامل الالتواء والتفلطح SKewness et Kurtosis

معامل التفلطح Kurtosis		معامل الالتواء SKewness		البعد
Statistique	Erreur std	Statistique	Erreur std	
1.681	0.809	-1.146	0.414	المحور الأول
0.487	0.809	-0.760	0.414	المحور الثاني

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21.

1- المحور الثاني: من خلال النتائج الموضحة في الجدول (09) نلاحظ قيمة معامل الالتواء كان (-1.146) أي مقبول، أما معامل التفلطح فقد كانت قيمته (1.681) كذلك مقبول وهذا يعني أن المحور الثاني يتبع التوزيع الطبيعي.

2- المحور الثالث: من خلال النتائج الموضحة في الجدول (09) نلاحظ قيمة معامل الالتواء كان (-0.760) أي مقبول، أما معامل التفلطح فقد كانت قيمته (0.478) كذلك مقبول وهذا يعني أن المحور الثالث يتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال ما تم التوصل إليه سابقا يتضح أن جميع بيانات البحث تتوزع توزيعا طبيعيا، ويعد ذلك شرطا لإجراء تحليل الإحصائي لضمان الوثوق بنتائجه.

ثانيا- تحليل محاور الاستبيان

في هذا العنصر سوف نقوم بتحليل محاور الاستبيان بغية الإجابة على أسئلة البحث، حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج المتوسط والانحراف المعياري (على مقياس ليكارت "1-3") لإجابات أفراد عينة البحث عن فقرات الاستبيان المتعلقة بالمحورين الثاني والثالث، وقد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على النحو التالي:

المستوى	المتوسط المتوقع
ضعيف	من 1 إلى 1.66
متوسط	من 1.67 إلى 2.33
مرتفع	من 2.34 إلى 3

حيث تم اعتماد هذا المقياس على أساس: طول الفئة = $\frac{\text{حد الأعلى} - \text{حد الأدنى}}{\text{عدد المستويات}}$

$$0.66 = \frac{2}{3} = \frac{(1-3)}{3}$$

حيث ان عدد المستويات 3.

وبناء عليه فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي لفقرات اكبر من 2.34 فيكون مستوى مرتفعا (ويعني موافقة عالية لأفراد العينة على العبارة) أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (-1.67، -2.33) فيكون المستوى متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي من (-1 أقل من 1.66) فيكون المستوى منخفض.

أما بخصوص ترتيباتها فقد جاء تنازليا حسب متوسطاتها، وتظهر الجداول رقم (10) ورقم (11) تلك النتائج. ونقوم فيما يلي بالإجابة على أسئلة الدراسة:

الجدول رقم (10): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

الرقم	الفقرة /السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
1.	تعتمد مؤسستنا على نظام رقابة داخلية مرن؟	2.66	0.602	1	مرتفع
2.	نظام الرقابة الداخلية في مؤسستنا يكشف أوجه القصور من خلال متابعة أنشطة المؤسسة.	2.47	0.718	5	مرتفع
3.	يتلاءم نظام الرقابة الداخلية مع احتياجات الوظيفة الموكلة لنا.	2.53	0.671	4	مرتفع
5.	كل إجراءات نظام الرقابة الداخلية الموضوعية يتم احترامها وتطبيقها بشكل مستمر.	2.63	0.660	2	مرتفع
6.	يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية باستمرار في مؤسستنا.	2.41	0.665	6	مرتفع
7.	يتم استشارتنا في تجديد إجراءات نظام الرقابة الداخلية المرتبطة بوظيفتنا.	1.78	0.751	7	متوسط
8.	نرى أن نظام الرقابة الداخلية يساهم في تحقيق أهداف مؤسستنا.	2.58	0.716	3	مرتفع
	المحور الثاني	2.4330	0.38825	2	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21.

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن المحور الثاني جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي في هذا البعد (2.4330) بانحراف معياري (0.38825)، ووفقا لمقياس البحث فإن المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، حيث تتراوح المتوسطات ما بين (2.66 و 1.78)، وتتراوح انحرافاتهم المعيارية ما بين (0.602 و 0.751).

هذا يدل أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على أن مستوى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية لدى مؤسسة تواب مسيلة- مرتفع، وقد سجلت العبارة رقم (01) أعلى المتوسطات (2.66) وبانحراف معياري (0.602)، التي أشارت إلى "تعتمد مؤسستنا على نظام رقابة داخلية مرن؟"، بينما جاءت العبارة رقم (07) بأقل

المتوسطات (1.78) وبانحراف معياري (0.751) التي أشارت إلى " يتم استشارتنا في تجديد إجراءات نظام الرقابة الداخلية المرتبطة بوظيفتنا".

الجدول رقم (11): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث

الرقم	الفقرة /السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
1.	يتصف نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة ببساطة التصميم وسهولة الفهم من قبل جميع المستخدمين في مؤسستنا.	2.66	0.653	2	مرتفع
2.	يتم تطوير نظام المعلومات المحاسبية وفق المستجدات في احتياجات المعلومات المحاسبية.	2.63	0.660	3	مرتفع
3.	تغطي المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية كل أوجه النشاط المتعلقة بالعمل في المؤسسة.	2.56	0.669	4	مرتفع
4.	نظام المعلومات المحاسبية يتلاءم مع طبيعة وظيفتهم.	2.66	0.701	1	مرتفع
5.	يوجد إجراءات تهدف في تحسين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.	2.56	0.669	5	مرتفع
6.	احتياجاتكم من المعلومات تصل بشكل موثق وفي الوقت المناسب.	2.22	0.751	6	متوسط
7.	مخرجات النظام المحاسبية تفي باحتياجاتكم لعملية اتخاذ القرار على مستواكم.	2.00	0.842	7	متوسط
	المحور الثالث	2.4688	0.43879	1	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن "المحور الثالث" جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي في هذا البعد (2.4688) بانحراف معياري

(0.46879)، ووفقاً لمقياس البحث فإن المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، حيث تتراوح المتوسطات ما بين (2.66 و 2.00)، وتتراوح انحرافاتهم المعيارية ما بين (0.842 و 0.701).

هذا يدل أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على أن مساهمة نظام الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية عالية في مؤسسة تواب -مسيلة-، وقد سجلت العبارة رقم (04) أعلى المتوسطات (2.66) وبانحراف معياري (0.701)، التي أشارت إلى " نظام المعلومات المحاسبي يتلاءم مع طبيعة وظيفتهم"، بينما جاءت العبارة رقم (07) بأقل المتوسطات (2.00) وبانحراف معياري (0.842) التي أشارت إلى "مخرجات النظام المحاسبي تفي باحتياجاتكم لعملية اتخاذ القرار على مستواكم".

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل وتفسير نتائج الاستبيان

من خلال هذا المبحث سيتم اختبار الفرضيات وتحليل وتفسير النتائج وذلك من خلال النتائج التالية:

أولاً: شرح الأداة الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة.

للتحقق من صحة الفرضيات تم استخدام اختبار (One Sample t-test) ويعد هذا الاختبار من الاختبارات الإحصائية المهمة وشائعة الاستخدام بشكل واسع من الباحثين في دراساتهم حيث يهدف إلى الكشف عن وجود اختلاف معنوي بين المتوسط إجابة المستجوبين (المتوسط الحقيقي) نحو كل محور من محاور الاستبيان والمتوسط الفرضي بمعنى أنه يفيد في فحص إجابات المبحوثين فيما إذا كان هنا فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي الحقيقي لإجاباتهم وقيمة ثابتة (المتوسط الفرضي)، ويتم تحديد القيمة النظرية للمتوسط الفرضي وفقاً للعلاقة التالية:

$$0.66 = \frac{2}{3} = \frac{(1 - 3)}{3}$$

ولاتخاذ القرار فيما يتعلق بالدلالة الإحصائية باستخدام الاختبار الإحصائي (One Sample t-test):

1- إذا كانت قيمة مستوى المعنوية (احتمال الخطأ) للاختبار (t-test) ويرمز لها في برنامج (spss) بالرمز (Sig)، أقل من مستوى الدلالة المعتمد من طرفنا في الدراسة (0.05)، فغن نتيجة إجابة المبحوثين دالة إحصائياً بمعنى أن الفرق الملاحظ بين متوسط الحقيقي لإجابات العينة والمتوسط الفرضي (0.66) هو فرق دال إحصائياً أي نرفض الإحصائية الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

2- إذا كانت قيمة (Sig) اكبر من (0.05)، فإن نتيجة إجابة المبحوثين غير دالة إحصائياً.

ثانياً: اختبار الفرضيات

1. اختبار الفرضية الأولى:

يمكن أن تؤثر الرقابة الداخلية الفعالة في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

من أجل اختبار هذه الفرضية نقوم بصياغتها إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يمكن أن تؤثر الرقابة الداخلية الفعالة في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية البديلة (H_1): يمكن أن تؤثر الرقابة الداخلية الفعالة في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية عند مستوى دلالة (0.05).

الجدول رقم (12): نتائج تحليل اختبار الفرضية الأولى

المحور الثاني	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسط الإحصائي والفرضي ($\mu = 0.66$)	T المحسوبة	درجة الحرية	(Sig)	القرار
	32	2.4330	0.38825	1.773	35.450	31	0.000	دال

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21.

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني المتعلق بقياس مدى تأثير الرقابة الداخلية الفعالة في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية بلغ المتوسط الحسابي (2.4330) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (0.66) والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ (1.773) وهو دال إحصائياً حيث بلغت قيمة (T=35.450) وقيمة (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) أي هناك دلالة إحصائية لنتائج إجابات أفراد العينة حول فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية واللوائح والإجراءات المحددة له في المؤسسات الاقتصادية من وجهة نظرهم تقبل الفرضية البديلة (H_1).

وإضافة إلى نتائج الدلالة الإحصائية لإجابات المستجوبين جل إجمالي عبارات المحور نجد أنه أيضا جميع العبارات المحور الثاني دالة إحصائيا حيث وقيم (Sig=0.000) لكل عبارة هي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وان الفرق موجب بين المتوسط الفرضي والمتوسط الحقيقي لكل عبارة أي أنهم موفقون على ما تضمنته كل عبارة فيما يتعلق بفعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية واللوائح والإجراءات المحددة له في المؤسسات الاقتصادية.

الشكل رقم (13): الدلالة الإحصائية لإجابات أفراد العينة على كل عبارات المحور الثاني

عبارات المحور الثاني	1	2	3	5	6	7	8
T	24.978	19.458	21.331	22.502	20.462	13.423	20.256
Sig	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Mean	2.00	1.81	1.87	1.97	1.75	1.12	1.92
Différence							
الدلالة الإحصائية	دالة	دالة	دالة	دالة	دالة	دالة	دالة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21.

وهذه النتائج تدعم ما توصلنا إليه سابقا بأن هناك مستوى عالي من فعالية نظام الرقابة الداخلية حيث له دور فعال في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية في مؤسسة تواب وانه يتميز بالمرونة والموضوعية ويتلاءم مع احتياجات الوظيفة ويكشف مواطن القصور في أنشطة هذه المؤسسة ويتم تطوير نظام الرقابة الداخلية باستمرار ويتم احترام إجراءات نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر.

وبالتالي نلخص قبول الفرضية الأولى والتي تنص على:

يمكن أن تؤثر الرقابة الداخلية الفعالة في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية عند مستوى دلالة (0.05).

2. اختبار الفرضية الثانية:

✚ كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال أدى إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

من أجل اختبار هذه الفرضية نقوم بصياغتها إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

✚ الفرضية الصفرية (H_0): كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال لا يؤدي إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية عند مستوى دلالة (0.05).

✚ الفرضية البديلة (H_1): كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال أدى إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية عند مستوى دلالة (0.05).

الجدول رقم (14): نتائج تحليل اختبار الفرضية الثانية

المحور الثالث	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسط الإحصائي والفرضي ($\mu = 0.66$)	T المحسوبة	درجة الحرية	(Sig)	القرار
	32	2.4688	0.43879	1.8088	31.827	31	0.000	دال

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21.

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث المتعلق بقياس كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال أدى إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.4688) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (0.66) والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ (1.8088) وهو دال إحصائياً حيث بلغت قيمة $T=31.827$ وقيمة (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) أي هناك دلالة إحصائية لنتائج إجابات أفراد العينة حول توجد علاقة إيجابية ما بين نظام الرقابة الداخلية والمعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية في مؤسسة تواب -بوسعادة- من وجهة نظرهم نقبل الفرضية البديلة (H_1).

وإضافة إلى نتائج الدلالة الإحصائية لإجابات المستجوبين حل إجمالي عبارات المحور نجد أنه أيضاً جميع عبارات المحور دالة إحصائياً حيث وقيم (Sig=0.000) لكل عبارة هي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وان

الفرق موجب بين المتوسط الفرضي والمتوسط الحقيقي لكل عبارة أي أنهم موفقون على ما تضمنته كل عبارة فيما يتعلق كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال أدى إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية في مؤسسة تواب -بوسعادة-.

الشكل رقم (15): الدلالة الإحصائية لإجابات أفراد العينة على كل عبارات المحور الثالث

عبارات المحور الثالث	1	2	3	4	5	6	7
T	23.011	22.502	21.667	21.445	21.667	16.720	13.420
Sig	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Mean	2.00	1.97	1.90	2.00	1.90	1.56	1.34
Différence	دالة	دالة	دالة	دالة	دالة	دالة	دالة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.V21.

وهذه النتائج تدعم ما توصلنا إليه سابقا بان هناك مستوى عالي من فعالية الرقابة الداخلية ويؤدي إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية، حيث مخرجات النظام المحاسبي تفي باحتياجات عملية اتخاذ القرار ويتم تطوير نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمستجدات في احتياجات المعلومات المحاسبية وتصل احتياجات هذه المؤسسة الاقتصادية للمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وبشكل موثوق.

وبالتالي نلخص قبول الفرضية الأولى والتي تنص على:

كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال أدى إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية عند مستوى دلالة (0.05).

خلاصة:

في هذا الفصل تعرفنا على مؤسسة تواب-بوسعادة- من خلال التعرف على هذه المؤسسة ونشأتها أهدافها ومساعدتها وهيكلها التنظيمي أيضا، واعتمدنا في هذه الدراسة على الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة من عمال المؤسسة، وتضمنت الاستمارة محورين أساسيين هما: وجود علاقة فعالية وكفاءة بين نظام الرقابة الداخلية، اللوائح والإجراءات المحددة له، ومحور توجد علاقة إيجابية ما بين نظام الرقابة الداخلية والمعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية.

عند استرجاع الاستبيان قمنا بتفريغته وتحليل بياناته بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية SPSS.V21، وقد قمنا بحساب النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ألفا كرونباخ، واختبار T للعينة الواحدة، ثم قمنا بعرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، وتوصلنا إلى قبول الفرضيات التي وضعناها، وأكدت نتائج الدراسة إلى أنه هناك دور للرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة تواب -بوسعادة-.

خاتمة عامة

من خلال دراستنا قمنا بالبحث عن دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وكان الغرض من ذلك هو محاولة الإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في بحثنا هذا من أجل التعرف بدقة على الرقابة من خلال نشأتها وأهميتها وأهدافها وأنواعها ومقوماتها، والتعرف أيضا على ماهية المعلومات المحاسبية وجودتها والعوامل المؤثرة فيها وكيفية قياسها ومعاييرها، وفي الأخير تعرفنا على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية الداخلية، وقد تم اختيار مؤسسة تواب-بوسعادة- محل الدراسة.

انطلاقا مما سبق، حاولنا دراسة الموضوع من خلال إتباعنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال توزيع استبيان على عينة البحث المتمثلة في عمال مؤسسة تواب -مسيلة-، وتمكنا من تحليل وتفسير إجاباتهم لنتوصل إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات المتمثلة في:

أولا- نتائج الدراسة:

- يتمتع المحور الثاني في مؤسسة تواب-بوسعادة-، بشكل عام بمستوى مرتفع حسب عينة البحث، حيث جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل العينة، إذ بلغ المتوسط الحسابي في هذا البعد (2.4330) بانحراف معياري (0.38825).
- يتمتع المحور الثالث في مؤسسة تواب-بوسعادة-، بشكل عام بمستوى مرتفع حسب عينة البحث، حيث جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل العينة، إذ بلغ المتوسط الحسابي في هذا البعد (2.4688) بانحراف معياري (0.43879).
- كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال أدى إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية عند مستوى دلالة (0.05).
- يمكن أن تؤثر الرقابة الداخلية الفعالة في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية عند مستوى دلالة (0.05).

ثانيا - الاقتراحات:

وفقا للاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الجانب التطبيقي للدراسة والنتائج التي تم الحصول عليها من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، تم الخروج بالاقتراحات الآتية:

- يجب على المؤسسة استشارة العاملين في تجديد إجراءات نظام الرقابة الداخلية المرتبطة بوظيفتهم.
- يجب تحسين مخرجات النظام المحاسبي حتى تفي باحتياجات العاملين من أجل اتخاذ القرار على مستواهم الوظيفي.
- التحديث المستمر للإجراءات والآليات التي تقوم عليها الرقابة الداخلية، خاصة تلك التي تضبط وتحسن من جودة المعلومات المحاسبية بالمؤسسة.

ثالثا - حدود وآفاق الدراسة:

رغم هذه الدراسة التي تم إنجازها والنتائج التي تم التوصل إليها، توجد مجموعة من الحدود الواجب ذكرها وهي: اقتصار البحث على دراسة حالة مؤسسة واحدة يجعل النتائج نسبية جدا ولا يمكن تعميمها، إضافة لضيق الوقت دون التطرق للموضوع بأكثر من التفصيل والتوسع ، وكذلك صعوبة الحصول على المعلومات من طرف المؤسسة نظرا لظروف الصحية التي تمر بها البلاد والعالم بسبب جائحة كورونا.

رابعا: آفاق الدراسة

يمكن لدراستنا هذه أن تفتح آفاقا جديدة لدراسات أخرى من خلال طرح العديد من الأسئلة التي تصلح كمواضيع لدراسات لاحقة نذكر منها:

- دور الرقابة في التقليل من مخاطر أنظمة المعلومات.
- أثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات المالية.
- دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
14	الجدول رقم (01): اوجه المقارنة بين الرقابة الادارية و الرقابة المحاسبية
40	الجدول رقم (02): درجات مقياس ليكارت الخماسي
41	الجدول رقم (03): معامل ثبات الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان ألفا كرونباخ.
43	الجدول رقم (04): خصائص عينة البحث حسب متغير الجنس
44	الجدول رقم (05): خصائص عينة البحث حسب متغير السن
45	الجدول رقم (06): خصائص عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي
45	الجدول رقم (07): خصائص عينة البحث حسب متغير الوظيفة الممارسة
46	الجدول رقم (08): خصائص عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة
48	الجدول رقم (09): نتائج معامل الالتواء والتقلطح SKewness et Kurtosis
50	الجدول رقم (10): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني
51	الجدول رقم (11): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث
53	الجدول رقم (12): نتائج تحليل اختبار الفرضية الأولى
54	الجدول رقم (13): الدلالة الإحصائية لإجابات أفراد العينة على كل عبارات المحور الثاني
55	الجدول رقم (14): نتائج تحليل اختبار الفرضية الثانية
56	الجدول رقم (15): الدلالة الإحصائية لإجابات أفراد العينة على كل عبارات المحور الثالث

فهرس الاشكال

الصفحة	الشكل
18	الشكل رقم (01): مقومات نظام الرقابة الداخلية
22	الشكل رقم (02): خصائص المعلومات
26	الشكل رقم (03): معايير جودة المعلومات
38	الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة تواب
43	الشكل رقم (05): التوزيع النسبي لعينة البحث حسب متغير الجنس
44	الشكل رقم (06): التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث حسب متغير السن
45	الشكل رقم (07): التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي
46	الشكل رقم (08): التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث حسب متغير الوظيفة الممارسة
47	الشكل رقم (09): التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	اهداء
	شكر وعرقان
	الملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الاشكال
	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
الجانب النظري لدراسة:	
الفصل الاول: الاطار النظري لرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية	
07	تمهيد
08	المبحث الاول: مدخل للرقابة الداخلية
08	المطلب الاول: نشأة الرقابة الداخلية ومفهومها
11	المطلب الثاني: اهمية الرقابة الداخلية واهدافها
13	المطلب الثالث: انواع الرقبة الداخلية ومقوماتها
19	المبحث الثاني : مدخل إلى المعلومات المحاسبية وجودتها
19	تمهيد
19	المطلب الأول: ماهية جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها
23	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية
24	مطلب الثالث : معايير جودة المعلومات وطرق قياسها
28	المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالمعلومات المحاسبية ودورها في تحسينها
28	تمهيد:
28	المطلب الأول: علاقة الرقابة الداخلية بالمعلومات المحاسبية
29	المطلب الثاني علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي
30	المطلب الثالث: ضوابط الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني
32	خلاصة

الجانب التطبيقي لدراسة الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
34	تمهيد
35	المبحث الاول: تقديم للمؤسسة محل الدراسة
35	المطلب الاول: : نشأة وتعريف المؤسسة
36	المطلب الثاني: أهداف ومساعي المؤسسة
37	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
39	المبحث الثاني: منهجية وأسلوب للدراسة الميدانية
39	المطلب الأول: منهجية الدراسة
40	المطلب الثاني: صدق أداة البحث وثباتها
43	المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج
43	المطلب الأول: خصائص عينة البحث:
48	المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي وتحليل محاور الاستبيان
52	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل وتفسير نتائج الاستبيان
58	خلاصة
59	خاتمة عامة

قائمة المراجع

اولا : الكتب

- 1- عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011.
- 2- مصطفى صالح سلامة، الرقابة الداخلية والمالية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- 3- وليام توماس وأمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر والرياض، 1989.
- 4- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- 5- أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، الطبعة الأولى، دار الصغاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008.
- 6- محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مصر، 1999.
- 7- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر ابراهيم نور، المحاسبة الادارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 8- عطا الله أحمد سويلم الحسبان، المدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، المطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 9- عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.
- 10- عبد الوهاب نصر على وشحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 11- فتحي رزق السوافيري، سمير محمد كمال، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.

ثانيا : المذكرات

- 1- جدي سمراء ،دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، قسم علوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر 2016/2017.
- 2- بوقلية محي الدين، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013/2014.
- 3- هاجر بكاري ، مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية ، منكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تدقيق محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه الخضر بالوادي، الجزائر، 2014/2015.
- 4- لندة قداري، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي ،كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر، 2014/2015.
- 5- سارة طبشوش، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مؤسسة الإسمنت لعين الكبيرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة سطيف1، الجزائر ، 2017.
- 6- حمزة يحبات و قوية لعرابة، دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2016/2017 .
- 7- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية واثارها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج لي نيل شهادة ماستر .

ثالثا : المجالات

- 1- محمد احمد ابراهيم خليل, دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية, مجلة دراسات و البحوث التجارية , كلية التجارة ببنها, مصر, العدد الاول, 2005.
- 2- صدام محمد محمود الحيايلى, سطم صالح حسين, علي إبراهيم حسين الكبسي, أثر التجارة الإلكترونية في جودة المعلومة المحاسبية, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 2, العدد 3, 2004.
- 3- بشري مهدي مصالح الطائي وإيمان شاكر محمد, متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية وأثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة, بعملة دراسات محاسبية ومالية, المجلد 12, العدد 40, 2017.

رابعا : الملتقيات و المقالات

- 1- هوام جمعة, العشوري نوال, دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية , الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع , رهانات , وأفاق), كلية علوم اقتصادية وعلوم تسير علوم تجارية , جامعة العربي بن مهيدي , ام البواقي, الجزائر .
- 2- بشير بن عيشي, عمار بن عيشي, أثر تطبيق نظام المحاسبي المال على جودة المعلومة المحاسبية, في تفعيل أداء المؤسسات (IAS-IFRS-IPSAS) الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية والحكومات اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية المنعقدة بجامعة ورقلة, الجزائر, يومي 24-29 نوفمبر 2014.
- 3- بوبكر رزيقات, أثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد تقارير مالية على جودة التقارير المالية, الملتقى الدولي في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات اتجاهات IAS-IFRS-IPSAS حول دور المعايير المحاسبية الدولية النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية المنعقدة بجامعة ورقلة, الجزائر, 24-29 نوفمبر 2014.
- 4- عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرياء الرقابة والمراجعة الداخلية " على المستوى الجزئي والكلّي , قسم المحاسبة والمراجعة: كلية التجارة - جامعة الإسكندرية, الدار الجامعية, الإسكندرية 1997.
- 5- محمد التهامي طوهر, مسعود صديقي, المراجعة وتدقيق الحسابات - الاطار النظري و الممارسة التطبيقية- ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية,الجزائر,2003.

خامسا : المصادر و المراجع باللغة الاجنبية

- 1- Guide de commissaire au compte CNC
- 2- Guy Bendict et René Keravel, Evaluation du Control Interne dans la Mission d'audit, édition comptable Paris, 1990.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

إستمارة إستبيان

في إطار إنجاز بحث لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة تخصص تدقيق و مراقبة التسيير تحت عنوان دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

نرجو من سيادتكم ملاءمة هذه الاستمارة بصدق وموضوعية ، ونتعهد أن كامل البيانات المجمعة بواسطة هذه الاستمارة ستكون سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة ، وشكرا على تعاونكم .

ملاحظة :

الرجاء الإجابة ب (X) أمام العبارة المناسبة .

المحور الاول : اسئلة ديمغرافية

1/ الجنس

ذكر انثى

2/ السن

اقل من 30 سنة 30 من الى 40 سنة اكثر من 40 سنة

3/ المؤهل العلمي

تكوين مهني جامعي دراسات عليا

4/ الوظيفة الممارسة

اطار مسؤول مصلحة مدير فرع محاسب

5/ عدد سنوات الخبرة

اقل من 5 سنوات ما بين 5 و 10 سنوات اكثر من 10 سنوات

المحور الثاني : وجود علاقة فعالية و كفاءة بين نظام الرقابة الداخلية اللوائح و الاجراءات المحددة له.

الرقم	البيان	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	تعتمد مؤسستنا على نظام رقابة داخلية مرن ؟			
2	نظام الرقابة الداخلية في مؤسستنا يكشف اوجه القصور من خلال متابعة أنشطة المؤسسة .			
3	يتلاءم نظام الرقابة الداخلية مع احتياجات الوظيفة الموكلة لنا .			
4	يوجد صعوبة في تطبيق اجراءات نظام الرقابة الداخلية			
5	كل اجراءات نظام الرقابة الداخلية الموضوعية يتم احترامها و تطبيقها بشكل مستمر .			
6	يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية باستمرار في مؤسستنا.			
7	يتم استشارتنا في تجديد اجراءات نظام الرقابة الداخلية المرتبطة بوظيفتنا.			
8	نرى ان نظام الرقابة الداخلية يساهم في تحقيق اهداف مؤسستنا .			

المحور الثالث : توجد علاقة ايجابية بين ما بين نظام الرقابة الداخلية و المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية

الرقم	البيان	غير موافق	محايد	موافق بشدة
9	يتصف نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة ببساطة التصميم وسهولة الفهم من قبل جميع المستخدمين في مؤسستنا.			
10	يتم تطوير نظام المعلومات المحاسبية وفق المستجدات في احتياجات المعلومات المحاسبية.			
11	تغطي المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي كل أوجه النشاط المتعلقة بالعمل في المؤسسة .			
12	نظام المعلومات المحاسبي يتلاءم مع طبيعة وظيفتكم.			
13	يوجد إجراءات تهدف في تحسين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية .			
14	احتياجاتكم من المعلومات تصل بشكل موثوق وفي الوقت المناسب .			
15	مخرجات النظام المحاسبي تفي باحتياجاتكم لعملية اتخاذ القرار على مستواكم.			

قائمة الاساتذة المحكمين

الجامعة	اسم الاستاذ المحكم
جامعة المسيلة	دكتور بوعلام ولهي
جامعة المسيلة	دكتور رشيد سبتي
جامعة المسيلة	دكتور محمد صالح جمعي
جامعة المسيلة	دكتور عفيصة عبد الرحمان



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) : خديجة بن لحي المولود(ة) بتاريخ: 1995/04/04 بـ بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 233747 الصادرة بتاريخ: 16/04/25 عن: بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص: المحاسبة والتمويل خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "الربحية الداخلية ودورها في تحسين جودة

المحاسبة التجارية

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/05/31

التوقيع و البصمة

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا المعضي أسفله:

الطالب (ة) أبو عزيم نجيعة بنت بوق المولود(ة) تاريخ 13/07/1994 بـ بوسعادة
العامل لبطاقة التعريف الوطنية (أورس) رقم 17/8981 الصادرة بتاريخ 17/01/2015 من بوسعادة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبه علوم المحاسبة والمحاسبية تخصص تدقيق ومراقبة تسيير خلال السنة الجامعية 2021/2022
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان دور رقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات
المحاسبية (دراسة حالة مؤسسة تواب لصناعة الجبن بوسعادة)

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/05/31

التوقيع والبصمة

.....


الملخص

من خلال ما تم استنتاجه سابقا، تبين أن الرقابة الداخلية هي ذلك النظام المتكون من جملة من القواعد والتدابير والإجراءات الصادرة عن إدارة المؤسسة بغرض حماية أصولها وتحقيق أهدافها، وضمان الحصول على معلومات محاسبية تتصف بالمصداقية والموثوقية.

وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تحسين المعلومة المحاسبية، وذلك من خلال التطرق للجانب النظري الخاص بالرقابة الداخلية والمعلومة المحاسبية من جهة.

وفيما يخص الجانب التطبيقي وللوقوف على العينة محل الدراسة، قمنا بتصميم استبيان وتوزيعه على عينة داخل مؤسسة تواب -بوسعادة- لمعرفة وجهة نظرهم حول إشكالية الدراسة حيث توصلنا أن:

نظام الرقابة الداخلية يساهم بشكل فعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛

يتوقف الحصول على معلومات ذات جودة على إتباع مجموعة من معايير نظام الرقابة الداخلية

السير وفق إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة يمكن من الحصول على معلومات ذات جودة عالية.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية ، جودة المعلومات المحاسبية ، جودة نظام الرقابة ، نظام معلومات محاسبي.

The Summary

Through what was previously concluded, it was found that internal control is that system consisting of a set of rules, measures and procedures issued by the management of the institution in order to protect its assets and achieve its objectives, and to ensure obtaining accounting information characterized by credibility and reliability.

This study aimed to highlight the role played by the internal control system in improving accounting information, by addressing the theoretical aspect of internal control and accounting information on the one hand.

With regard to the practical aspect and to find out the sample under study, we designed à questionnaire and distributed it to a sample

Inside the Tawab Foundation – Bousaada – to find out their point of view on the problem of the study, where we found that:

The internal control system effectively contributes to improving the quality of accounting information;

Obtaining quality information depends on following a set of internal control system standards

Following the internal control procedures applied in the institution enables obtaining high quality information.

Key words: the internal control system, the quality of accounting information, the quality of the control system, the accounting information system